



سلسلة

من شعار أهل الحديث

(١٤)

العُقُودُ اللُّؤلُؤِيَّةُ

فِي تَبْيِينِ

رُجُوعِ السَّلْفِ عَن آرَائِهِمْ

وَخَطَايِهِمْ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ

تأليف

أبي عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى
اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]



معرفة السنة وأهلها

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله في الجرح والتعديل [ج ٣ ص ٣]:

(فإن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عزوجل ومعالم دينه ؟ قيل : بالآثار الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل وعرفوا التأويل رضي الله تعالى عنهم .

فإن قيل : فماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة ؟ قيل : بنقد

العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة ، وورقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان) . اهـ

قال عبده بن سليمان المروزي قيل لابن المبارك ؟ هذه الأحاديث

المصنوعة ؟ قال : (يعيش لها الجهابذة) .

أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل [ج ٢ ص ٣] بإسناد صحيح .



من درر السلف الصالح رضي الله عنهم

(١) قال مالك بن دينار رحمه الله : (اصطالحنا على حبّ الدنيا فلا يأمر بعضنا بعضاً ، ولا ينهى بعضنا بعضاً ، ولا يذرنا الله تعالى على هذا ، فليت شعري أي عذاب يُنزل) .
أثر صحيح

أخرجه أبو نعيم في الحلية [ج٢ص٣٦٣] والبيهقي في شعب الإيمان [ج١٣ص٢٧٥] من طريق يحيى بن معين حدثنا سعيد بن عامر عن جعفر بن سليمان قال : قال مالك به .

قلت : وهذا سنده صحيح .

(٢) وقال الشافعي رحمه الله : (ما ناظرت أحداً إلا على التصيحة) .

أثر صحيح

أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي [ص٩٢] وابن حجر في توالي التأسيس [ص١١٤] من طريق الحسن بن الصباح سمعت الشافعي به .
قلت : وهذا سنده صحيح .

(٣) وعن جعفر بن بُرقان قال : قال ميمون بن مهران رحمه الله : (يا جعفر قل لي في وجهي ما أكره فإن الرجل لا ينصح أخاه حتى يقول له في وجهه ما يكره) .
أثر حسن

أخرجه المروزي في حديث يحيى بن معين [ص١٥٦] وابن عساكر في تاريخ دمشق [ج١٧ص٤٨٣] وأبو نعيم في الحلية [ج٥ص٧٥] من طريق أبي يزيد الخزاعي عن جعفر به .
قلت : وهذا سنده حسن .



يقول العلامة ابن القيم رحمه الله :

(فَإِذَا ظَفَرْتَ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلِي الْعِلْمِ ، طَالِبٍ لِلدَّبِيلِ ،
مُحَكِّمٍ لَهُ ، مُتَّبِعٍ لِلْحَقِّ حَيْثُ كَانَ ، وَأَيْنَ كَانَ ، وَمَعَ مَنْ كَانَ ، زَالَتْ
الْوَحْشَةُ ، وَحَصَلَتِ الْأَلْفَةُ ، وَلَوْ خَالَفَكَ ، فَإِنَّهُ يُخَالِفُكَ وَيَعْذُرُكَ .
وَالْجَاهِلُ الظَّالِمُ يُخَالِفُكَ بِإِلَاحِجَّةٍ ، وَيُكْفِرُكَ أَوْ يُبَدِّعُكَ
بِإِلَاحِجَّةٍ ، وَذَنْبُكَ : رَغَبَتُكَ عَنْ طَرِيقَتِهِ الْوَحْيِيَّةِ ، وَسِيرَتِهِ
الدَّمِيمَةِ ، فَلَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ هَذَا الضَّرْبِ ، فَإِنَّ الْأَلْفَ الْمُؤْتَسِّفَةَ
مِنْهُمْ لَا يُعَدِّلُونَ بِشَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَالوَاحِدِ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ يَعْدِلُ بِمِلْءِ الْأَرْضِ مِنْهُمْ) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ
بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا
مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ . آل عمران الآية [١٠٢] .

﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ . النساء الآية [١] .

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧﴾
يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ . الأحزاب الآية [٧٠ - ٧١] .

أَمَا بَعْدُ ،،

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ
بِدْعَةٍ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

فإنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما السهمان من سهام الإسلام ،
والعمادان العظيمان من أعمدة هذا الدين ، والركنان الكبيران من أركانه ، وهو
مُجمع على وجوبهما إجماعاً من سابق هذه الأمة ولاحقها لا يُعلم في ذلك
خلاف^(١).

قال ابن تيمية رحمه الله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [ص٩] :
(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسوله ،
وهو من الدين) . اهـ

وقال القرطبي رحمه الله في الجامع لأحكام القرآن [ج٤ص٢٧] : (الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر كانا واجبين في الأمم المتقدمة ، وهو فائدة الرسالة
وخلافة النبوة) . اهـ

وقال ابن حزم رحمه الله في الفصل [ج٥٤ص١٩] : (اتفقت الأمة كلها على
وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا خلاف من أحد منها) . اهـ

وقال الجصاص رحمه الله في أحكام القرآن [ج٢ص٤٨٦] : (أكد الله تعالى
فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواضع من كتابه الكريم ، وبينه

(١) انظر السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني [ج٤ص٥٨٦] .

رسول الله ﷺ في أخبار متواترة وأجمع السلف وفقهاء الأمصار رحمهم الله على وجوبه (أهـ).

وقال الشوكاني رحمه الله في فتح القدير [ج ١ ص ٤٥٠] : (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم واجبات الشريعة المظهرة ، وأصل عظيم من أصولها ، وركن مشيد من أركانها ، وبه يكمل نظامها ويرتفع سنامها) (أهـ).

وقال ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد [ج ٨ ص ١٤٨] : (وعلى العالم أن يغضب عند المنكر ويغيره إذا لم يكن لنفسه) (أهـ).

وقد فرضه الله تعالى على الأمة الإسلامية ، حيث أن مسؤولية المسلمين جميعاً ، قال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾^(١)

وهذه الآية تدل على مشروعية الإنكار على العلماء وطلبة العلم والوالدين وغيرهم لأنها تشمل جميع أصناف الناس ، لأن هذه الأمة أخرجت لنفع الناس ونفعها إياهم بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر .

قال ابن تيمية رحمه الله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [ص ١٢] : (فبين الله سبحانه أن هذه الأمة خير الأمم للناس فهم أنفعهم لهم ، وأعظمهم إحساناً إليهم ، لأنهم كل خير ونفع للناس بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر) (أهـ).

(١) سورة آل عمران آية [١١٠] .

وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١).

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره [ج٢ ص٨٦] : (والمقصود من هذه الآية أن تكون فرقة من هذه الأمة مُتَصِدِّية لهذا الشأن ، وإن كان ذلك واجباً على كل فرد من أفراد الأمة بِحَسَبِهِ ، لما ثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من رأى منكم منكراً فليغيره ..) . اهـ

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلاصة وصفة هذه الأمة التي لا تزال أبداً على هذا الحال الذي أخبر ، والجماعة وهم العصاة الطائفة المنصورة في الحديث النبوي (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك) وفي الحديث بشارة عظيمة لمن اتَّصَفَ بالصفة

(١) قال العلماء : معنى قوله (أُمَّة) ؛ (أي أئمة ، فتكون (من) هنا للتبويض ، أي أئمة منتصبة للقيام بأمر الله في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن الدعاء إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يصلح إلا لمن علم المعروف والمنكر وكيف يرتب الأمر في إقامته ، وكيف يباشر الأمر ، فإن الجاهل ربما أمر بمنكر ونهى عن معروف ، وقد يغلط في موضع اللين أو يلين في موضع التغليظ ، فعلى هذا يكون متعلق الأمر ببعض الأمة وهم الذين يصلحون لذلك) انظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للصالحى الدمشقي [ص ٤٩] .

(٢) سورة آل عمران آية [١٠٤] .

المذكورة أنه لا يخاف الضرر وإن كثُر أهل الفساد فيكون أبدأ مطمئن النفس منشرح الصدر لأن المؤمنين الذين أوجب لهم النصره بمجرد الفضل هم الموصوفون في الحديث (١).

فلا يزال في كل عصر طائفة قائمين لله بالحق ، منحوا بحسن المتابعة رتبة الدعوة العلمية ، وجعلوا للمتقين قدوة حقيقية ، قد ظهرت في الخلق آثارهم وأشرفت في الآفاق أنوارهم ، من اقتدى بهم اهتدى ، ومن خالفهم ضل عن طريق الحق واعتدى ، ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ (٢) ، تالله ما اهتم بالخلاص إلا أهل التقى والإخلاص ، أيامهم بالأمر بالمعروف زاهرة ، ودولتهم بالنهي عن المنكر قاهرة ، قد باعوا عرض الدنيا بجوهرة الآخرة وأسبغ عليهم مولاهم نعمه باطنة وظاهرة ، ووعدهم بتأييدهم ونصرتهم على أهل الفساد بعد تعظيم الأجور فقال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدِمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ (٣) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَاتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ (٤).

(١) انظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للصالحى الدمشقى [ص ٢٥] .

(٢) سورة يونس آية [٢٣] .

(٣) سورة الحج آيتا [٤٠ ، ٤١] .

وأمرهم بالصبر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على لسان عبده لقمان الحكيم حين وصى ابنه دلالة على استباق الخيرات والأجر الموفور حيث قال : ﴿ يَبْنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (١).

وقال تعالى ﴿ التَّابِعُونَ الْعَبِيدُونَ الْحَمِيدُونَ السَّاجِدُونَ الرَّكِعُونَ السَّجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) الآية .

وقال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣).

وهذه سنة الله تعالى التي رسمها للمسلمين في كل زمان ومكان . لا تكلف العلماء وحدهم بالتغيير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل تفرض على سائر فئات المجتمع من ذكور وإناث .

قال العلامة السعدي رحمه الله في تيسير الكريم الرحمن [ج٣ص٢٦٤] :
(قوله [والمؤمنون والمؤمنات] أي ذكورهم وإناثهم [بعضهم أولياء بعض] في

(١) سورة لقمان آية [١٧] .

(٢) سورة التوبة آية [١١٢] .

(٣) سورة التوبة آية [٧١] .

المحبة والموالاتة والانتفاء والنصرة [يأمررون بالمعروف] وهو اسم جامع ، لكل ما عثرف حُسنه ، من العقائد الحسنة ، والأعمال الصالحة ، والأخلاق الفاضلة ، وأول من يدخل في أمرهم أنفسهم [وينهون عن المنكر] وهو : كل ما خالف المعروف وناقضه ، من العقائد الباطلة والأعمال الخبيثة ، والأخلاق الرذيلة (أهـ).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ)^(١).

قال الدمشقي رحمه الله في الكنز الأكبر [ص٧٦] : (فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم أبواب الإيمان فلا يجوز لأحد السكوت عنه أصلاً لأنه واجب بأمر الله ورسوله) (أهـ).

وقال ابن عبد البر رحمه الله: (وأجمع المسلمون على أن تغيير المنكر واجب على من قدر عليه ، وأنه إذا لم يلحقه بتغييره إلا اللوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا يجب أن يمنعه فإن لم يقدر فبلسانه ، فإن لم يقدر فبقلبه ليس عليه أكثر من ذلك ، وإذا أنكر بقلبه فقد أدى ما عليه إذا لم يستطيع سوى ذلك)^(٢) (أهـ).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه [ج١ص٦٩] وأبو داود في سننه [ج١ص٢٩٧] والترمذي في سننه [ج٤ص٤٦٩] والنسائي في سننه [ج٨ص١١١] وابن ماجه في سننه [ج١ص٤٠] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) انظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للصالحى الدمشقى [ص١١٩] .

قلت : فالعاجز ليس عليه الإنكار إلا بقلبه .

فكان لزاماً على كل المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمر عظيم في الدين ، وهو الذي ابتعث الله له الرسل ، ولو طُوي بساطه وأهْمِلَ تعليمه وتطبيقه لتعطلت النبوة ، واضمَحَلَّت الرسالة .

قال الدكتور الشيخ صالح السحيمي في منهج السلف في العقيدة [ص٤٦] :
(فإن من أعظم وسائل نشر الدين وظهور الإسلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ..) اهـ

قال ابن الجعدي رحمه الله : (اعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل الدين لأنه شغل الأنبياء ، وقد خلفهم خلفاؤهم ، ولولاه شاع الجهل وبطل العلم)^(١) اهـ

لكنه مما يلاحظ أن الكثير ممن يشعرون بمسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يحصرونها فكراً وعملياً في دائرة المنكرات الظاهرة كـ (الربا والزنا وشرب الخمر ..) ويظن أولئك أنه ما عليهم اتجاه ذلك من شئ إلا المنكرات الظاهرة ، فيترتب على هذا من الفساد وتغيير الدين ما لا يخفى على ذي لبٍ وبصيرة .

وإننا لا نُنكرُ أن هناك فائدة من إنكار المنكرات الظاهرة ، لكننا في الوقت نفسه نرى هذه الفائدة لا تجدي ولا جدوى لها في عالم التغيير إذا اكتفى بها ...

(١) انظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للصالحى الدمشقى [١٩١] .

وإنما يكون أيضا بتصحيح الاعتقاد للناس وأمرهم بالمعروف الأكبر كـ (التوحيد) ونهيبهم عن المنكر الأكبر ومقاومته وإزالته كـ (الشرك ...).

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ يَا مُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ يأمرُونَ بتوحيد الله وينهون عن المنكر (أي الشرك) (١) . اهـ

فالفائدة تكون قاصرة حين ينهى الداعية الناس عن الزنا والربا وشرب الخمر ... ولا ينهى الناس عن الشرك والبدع والاعتقاد الفاسد ... بل لا ينهى الناس عن زلات وأخطاء العلماء والتعصب المذهبي ونابذة أهل المناهج الجديدة من الحزبيين وغيرهم التي خرجت عن صف العلماء وطلبة العلم وصار ديدنها مهاجمة الدعوة السلفية ، والكيد لعلمائها ودعاتها ، واختلاق الأخطاء لهم ، وإصاق التهم بهم ، ضاربين عرض الحائط بمنهج النصيحة الشرعي ، ومنهج النقد العلمي النزيه ، المبني على الأدلة الشرعية ، البعيد عن التعصب والحزبية . ولم يخصص الله عز وجل أناساً دون آخرين ينفعهم أفراد هذه الأمة ، فهم ينفعون - علمائهم وشيوخهم وإخوانهم وأصدقائهم وأقاربهم - وآباءهم وأمهاتهم بأمرهم بالمعروف ونهيبهم عن المنكر كما ينفعون غيرهم من الناس (٢) .

(١) انظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للصالحى الدمشقى [٤٥] .

(٢) انظر الاحتساب على الوالدين د/ فضل إلهي [ص ١٠] .

قال الجويني رحمه الله في الكافية [ص٢٤] : (... فإذا رأى العالم مثله ، يزل ويخطئ في شئ من الأصول والفروع وجب عليه من حيث وجوب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر دعاؤه عن الباطل وطريقه إلى الحق وطريق الرشد والصواب فيه فإذا لحَّ في خطابه ، وقوى على المُحقَّ شُبُهته بما أمكنه من طريق البرهان وحُسنِ الجدلِ فحصل - إذ ذاك - بينهما المجادلة ، من حيث لم يجد بُدأً منها في تحقيق ما هو الحق وتمحيق ما هو الشبهة والباطل ، وصار بذلك بهذا المعنى الجدل من أكد الواجبات والنظر من أولى المهمات ، وذلك يعم أحكام التوحيد والشريعة) . اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى [ج٤ص١٣] : (... ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية ، ومن يغلط في الرأي والفتيا ، ومن يغلط في الزهد والعبادة ، وإن كان المخطئ المجتهد مغفوراً له خطؤه ، وهو مأجور على اجتهاده . فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب ؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله . ومن علم منه الاجتهاد السانغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم فإن الله غفر له خطئه بل يجب لما فيه من إيمان وتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك) . اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله : (فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول صلى الله عليه وسلم وعرفه أن يُبينه للأمة ، وينصح لهم ، ويأمرهم باتباع أمره ، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة ، فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يُعظَّم ويُقتدى به من رأي أي مُعظَّم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ ، ومن هنا رد

الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنّة صحيحة ، وربما أغلظوا في الردّ (١) ، لا بغضاً له ، بل هو محبوبٌ عندهم مُعظّم في نفوسهم، ولكن رسول الله ﷺ أحبّ إليهم ، وأمره فوق أمر كل مخلوق ، فإذا تعارض أمر الرسول صلى الله عليه وسلم وأمر غيره ؛ فأمر الرسول ﷺ أولى أن يُقدّم ويُتَّبَع ، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفوراً له ، بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه (٢) . اهـ

وهكذا شرط النبي صلى الله عليه وسلم على جرير رضي الله عنه ((النصح لكل مسلم)) حين جاء يبایعه .

عن جرير بن عبد الله قال : (أما بعد فإني أتيت النبي صلى الله عليه وسلم قلت أبايعك على الإسلام فشرط عليّ والتّصحّح لكلّ مُسلمٍ ، فبایعته على ذلك) .

أخرجه البخاري في صحيحه [ج ١ ص ١٣٩] من طريق أبي عوانة عن زياد قال سمعت جرير به .

قال ابن عبد السلام رحمه الله لحقوق بعض المكلفين على بعض أمثلة كثيرة : (ومنها الإعانة على البرّ والتقوى وعلى كلّ مُباح ، ومنها

(١) قال الشيخ ناصر الدين الألباني في صفة صلاة النبي ﷺ [ص ٤٥] : (حتى ولو على آبائهم وعلمائهم) .

(٢) انظر إيقاظ الهمم للفلاني [ص ٩٣] .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن الأمر بالمعروف سعى في جلب مصالح
المأمور والنهي عن المنكر سعي في درء مفسد النهي ، وهذا هو النصح لكل
مسلم وقد بايع رسول الله ﷺ جريراً على النصح لكل مسلم^(١) اهـ
ومما لا شك فيه أن جميع أصناف الناس بما فيهم العلماء يدخلون فيمن شرط
لهم النبي ﷺ النصح وقت المبايعة ، ومن النصح لهم أمرهم بالمعروف إذا تركوه
، ونهيههم عن المنكر إذا فعلوه .

قال النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم [ج٢ص٢٢] : (وقد تطابق على
وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وهي
أيضاً من النصيحة التي هي من الدين) اهـ
فيأمر العلماء بالمعروف وينهاهم عن المنكر كما يأمر وينهى غيرهم
بموجب حديث جرير رضي الله عنه .

ويدل على شرعية الإنكار على العلماء كذلك ما أخبر به النبي ﷺ في حديث
تميم الداري رضي الله عنه .

عن تميم بن أوس الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الدِّينُ
النَّصِيحَةُ قُلْنَا لِمَنْ قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَالْأئِمَّةِ
الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ) .

(١) انظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للصالحى الدمشقى [ص ٨٥] .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج١ص٧٤] وأبو داود في سننه [ج٤ص٢٨٦] والنسائي في سننه [ج٧ص١٥٦] من طريق سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري به .

فوجبت لهذا النصيحة من الصغير للكبير ومن الكبير للصغير ولا ينبغي أن يتكبر عند قول الحق من الصغير والكبير والجاهل والعالم^(١) .

قال الشافعي رحمه الله : (ما ناظرْتُ أحداً إلا على النصيحة) .

أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي [ص٩٢] بإسناد صحيح .

إلى جانب الآيات العامة الدالة على مشروعية الاحتساب على الجميع قال

تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾^(٢) .

ففي هذه الآية أمر الله تعالى نبيه ﷺ بإنذار عشيرته الأقربين^(٣) .

وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾^(٤) .

(١) انظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للصالحى الدمشقى [ص١٢١] .

(٢) سورة الشعراء آية [٢٤] .

(٣) انظر الاحتساب على الوالدين د/ فضل إلهى [ص١٢] .

(٤) سورة المائدة آية [٨] .

ونقل العلامة القاسمي رحمه الله في تفسير الآية عن بعض المفسرين قوله :
(ثمرة الآية الدلالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام
بالقسط ، يدخل فيه الشهادة بالعدل والحكم به ، وكذلك الفتوى ، وأن قول الحق لا
يُترك وجوبه بعدو ولا صديق ، ولا يجوز اتباع الهوى) (١). اهـ

وقال الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ
نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ . الآية .

ففي هذه الآية الكريمة أمر الله عز وجل عباده المؤمنين بأن يَقُوا أَنفُسَهُمْ
وأهليهم من نار جهنم فأما وقايتهم أنفسهم (٢) - كما ذكر الحافظ ابن الجوزي -
فبامتثال الأوامر واجتناب النواهي ، وأما وقاية الأهل فبأن يُأْمَرُوا بِالطَّاعَةِ
ويُنْهَوُوا عَنِ الْمَعْصِيَةِ (٣).

وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَأَزَرَ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا
ءَالِهَةً إِنِّي أَرَأَيْتَكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٤).

قال ابن حبان رحمه الله في البحر المحيط [ج٤ص١٦٩] مبيناً دلالة الآية :
(وفيه دليل على الإنكار على من أمر الإنسان بإكرامه إذا لم يكن على طريقة
مستقيمة ، وعلى البداعة بمن يقرب من الإنسان كما قال : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ
الْأَقْرَبِينَ ﴾) . اهـ

(١) تفسير القاسمي [ج٦ص١١٧] .

(٢) انظر الاحتساب على الوالدين د/ فضل إلهي [ص١١٥] .

(٣) انظر زاد المسير لابن الجوزي [ج٨ص٣١٢] .

(٤) سورة الأنعام آية [٧٤] .

وقال القاسمي رحمه الله في تفسيره [ج٦ ص٥٨٦] : (ثمرة الآية الدلالة على وجوب النصيحة في الدين لا سيما للأقارب ، فإن من كان أقرب فهو أهم ولهذا قال تعالى: ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ وقال ﷺ : (اِبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ) . اهـ .
فهذه النصوص عامة تدل على مشروعية الاحتساب والإنكار على الجميع .

قال ابن تيمية رحمه الله في رفع الملام عن الأئمة الأعلام [ص١٢] : (ليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله

عليه وسلم في شئ من سنته دقيق ولا جليل فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ وعلى أن كل أحداً من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا الرسول ﷺ) . اهـ .

واننا والحال هذه لندعوا بدعاء نبينا محمد ﷺ : (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما هم فيه يختلفون ، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم)^(١) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه [ج١ ص٧٣٤] وأبو داود في سننه [ج١ ص٤٨٧] والترمذي في سننه [ج٥ ص٤٨٤] والنسائي في سننه [ج٣ ص٢١٢] من حديث عائشة رضي الله عنها .

فالاكتفاء بإنكار المنكرات الظاهرة فحسب والانشغال بها دون الاهتمام بالهدف الأساسي كما تقدم الذي إذا تحقق تلاشت المنكرات الظاهرة ، فهذا طريق مسدود لا يوصل إلى شاطئ الأمان وبر السلامة ، وعودة الإسلام إلى الحياة من جديد .

فالشريعة الإسلامية تبين أن الخطأ والنقص والجهالة تعتور البشر على مختلف أشكالهم وألوانهم وفناتهم وأزمانهم والعلم ليس مانعاً لصاحبه من الخطأ ، ولا مانعاً لغيرها من الاحتساب عليه ، فالعالم هناك من هو أعلم منه ، كما أن هناك من انتفع بعلمه واتقى ، وهناك من اعتز بعلمه فجهل واستعلى ، فالاحتساب على العلماء حقيقة ، واحتياجهم إليه واضح .

والعصمة غير ثابتة لأحد من البشر سوي من عصمه الله تعالى عن الوقوع في الخطأ ، من الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم .

والعلماء درجات ومنازل ، ولقد أخذ الله سبحانه العهد والميثاق على العلماء أن يبينوا ما يحتاجه غيرهم من بيان ، وأن يحملوا دين الله للناس ، وعلى هذا سار علمائنا الأجلاء يفيد كل واحد منهم الآخر فيما يحتاجه إليه من جهة ، ويسدده في جوانب النقص التي عنده من جهة أخرى ويبين له وجه الحق إذا أخفى عليه .

وأن العالم المحدثسب عليه يتأثر كثيراً إذا سيقنت له الأخبار الواردة في تلك المعصية التي يقترفها فإن ذلك أجدى وأنجح في التأثير^(١) .

(١) حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر د/ العمار [ص ١١٥] .

والإنكار على العلماء لا يُقلل من قيمتهم ومكانتهم قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين [ج٣ص٢٨٣] : (... ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجورٌ لاجتهاده ، فلا يجوز أن يُتبع فيها ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته من قلوب المسلمين) . اهـ

وقال الشاطبي رحمه الله في الموافقات [ج٤ص١٧٠] في الكلام على زلة العالم: (لا ينبغي أن يُنسب صاحبها إلى التقصير ، ولا أن يُشنع عليه بها ، ولا يُنتقص من أجلها ، أو يعتقد فيه المخالفة بحثاً ، فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين) . اهـ

نظراً إلى ذلك ورغبة في تذكير المسلمين وتبصيرهم بمسئوليتهم في القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مطلقاً سواء أن كان في المنكرات الظاهرة أو في المسائل الاعتقادية أو في المسائل الخلافية الفقهية .

وعزمت بعون الله وتوفيقه على دراسة موضوع من خلال أقوال وأفعال علماء الأمة حول (الرد على المقلدين أصحاب الأهواء) .

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في الفرق بين النصيحة والتعيير [ص٢٦-٣٣] : (اعلم أن ذكر الإنسان بما يكره محرم ؛ إذا كان المقصود منه مجرد الذم ، والعيب والنقص .

فأما إذا كان فيه مصلحة عامة للمسلمين ، أو خاصة لبعضهم ، وكان المقصود به تحصيل تلك المصلحة ؛ فليس بمحرم ، بل مندوب إليه .

وقد قرّر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل ، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة ، وردّوا على من سوى بينهما من المتعبدین وغيرهم ممن لا يتسع علمه .

ولا فرق بين الطعن في رواية ألفاظ الحديث ، ولا التمييز بين ما تُقبل روايته منهم ومن لا تُقبل ، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة ، وتأوّل شيئاً منها على غير تأويله ، وتمسك بما لا يُتمسك به ؛ ليحذّر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه .

وقد أجمع العلماء على جواز ذلك - أيضاً - .

ولهذا تجد في كتبهم المصنّفة في أنواع العلوم الشرعية من : التفسير ، وشروح الحديث ، والفقه ، واختلاف العلماء ، وغير ذلك ؛ ممتلئة من المناظرات، وردوا أقوال من تُضعف أقواله من أئمة السلف والخلف ، من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم ، ولا ادّعى فيه طعناً على من ردّ عليه قوله ، ولا ذماً ولا نقصاً .. اللهم إلا أن يكون المصنّف ممن يُفحش في الكلام ، ويسئ الأدب في العبارة ؛ فيُنكّر عليه فحاشته وإساءته ، دون أصل ردّه ومخالفته ، إقامة الحجة بالحجّة الشرعية ، والأدلة المعتبرة .

وسبب ذلك أن علماء الدين كلهم مجمعون على قصد إظهار الحق ، الذي

بعث الله به رسوله ﷺ وأن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمته هي العليا .

وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شئ منه ليس هو مرتبة أحد منهم ، ولا ادعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين .

فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم ، يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيراً ، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم .

وكان بعض المشهورين إذا قال في رأيه بشئ يقول : (هذا رأينا فمن جاءنا برأى أحسن منه قبلناه) .

وكان الشافعي [١٥٠ - ٢٠٤هـ] يبالي في هذا المعنى ، ويوصي أصحابه باتباع الحق ، وقبول السنة إذا ظهر لهم على خلاف قوله ، وأن يضرب بقوله حينئذ الحائط ، وكان يقول في كتبه : (لا بد أن يوجد فيها ما يخالف الكتاب أو السنة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) .

فحينئذ فرد المقالات الضعيفة ، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ، ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء ، بل مما يحبونه ويمدحون فاعله ، ويثنون عليه ، فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية .

فلو فرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق ، فلا عبرة بكراهته لذلك ، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة .

(١) النساء آية [٨٢] .

بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له ، سواء كان في موافقته أو مخالفته .

وهذا من النصيحة لله ، ولكتابه ، ورسوله ، ودينه ، وأئمة المسلمين ، وعامتهم ، وذلك هو الدين ، كما أخبر به النبي ﷺ .

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله ، إذا تأدب في الخطاب ، وأحسن الرد والجواب ، فلا حرج عليه ، ولا لوم يتوجه إليه ، وإن صدر منه من الاغترار بمقالته فلا حرج عليه .

وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول : (كذب فلان) .
ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((كذب أبو السنابل)) لما بلغه أنه أفتى : أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل ، حتى تأتي عليها أربعة أشهر وعشر .

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء ، وردوا أبلغ الرد ، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها ، ويبالغ في ردها عليهم .
هذا كله حكم ظاهر .

أما في باطن الأمر ، فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق ، ولنلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته ، فلا ريب أنه مثاب على قصده ، ودخل بفعله هذا - بهذه النية - في النصح لله ، ورسوله ، وأئمة المسلمين ، وعامتهم .
وسواء كان الذي بين الخطأ صغيراً أو كبيراً ، فله أسوة بمن رد من العلماء

مقالات (ابن عباس) التي يشذ بها وأنكرت عليه من العلماء ، مثل: المتعة ،
والصرف ، والعمرتين ، وغير ذلك .

- ثم ذكر :

أن العلماء ردوا مقالات لمثل : (سعيد بن المسيب) ، و (الحسن) ،
(عطاء) ، و (طاووس) ، وعلى غيرهم ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ،
ودرايتهم ، ومحبتهم ، والثناء عليهم .

ولم يعد أحد منهم مخالفوه في هذه المسائل طعناً في هؤلاء الأئمة ولا عيباً
لهم .

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما
أشبهها ، مثل: (كتب الشافعي) ، و (إسحاق) ، و (أبي عبيد) ، و (أبي ثور) ، ومن
بعدهم من أئمة الفقه والحديث .

وإما مراد الرادّ بذلك : إظهار العيب على من رد عليه وتنقصه ، وتبيين
جهله ، وقصوره في العلم ، سواء كان رده لذلك في وجه من رد عليه أو في
غيبته ، وسواء كان في حياته أو بعد موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله في كتابه ،
وتوعد عليه ، في الهمز واللمز .

وهذا كله في حق العلماء ليقتدى بهم في الدين .

فأما أهل البدع والضلالة ، ومن تشبه بالعلماء وليس منهم ، فيجوز بيان
جهلهم ، وإظهار عيوبهم ، تحذيراً من الاقتداء بهم .
وليس كلامنا الآن في هذا القبيل ، والله أعلم .

ومن عرف منه أنه أراد برده على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن يُعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر علماء المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ، ومن تبعهم بإحسان .

ومن عرف أنه أراد برده عليهم التنقيص ، والذم ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يقابل العقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة) . اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى [ج ١١ ص ٤٣٤] : (ولهذا يتغير الدين بالتبديل تارة وبالنسخ أخرى ، وهذا الدين لا ينسخ أبداً ، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق من الباطل ، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة خلفاً عن الرسل ، فينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فيحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كرهه المشركون) . اهـ

وقال الشيخ بكر أبو زيد في الردّ على المخالف [ص ٢١] : (ومن استقرأ الوحيين الشريفين رأى في مواقف الأنبياء مع أممهم ، والمصلحين مع أهلهم ، مواقف الحجاج والمجادلة ، والرد على كل ضلالة ومخالفة ، وهكذا ورثتهم من بعدهم على تطاول القرون) . اهـ

فالآمر بالمعروف والناهي عن المنكر في زماننا قائم بالركن الأعظم في الدين ، والمهم الذي ابتعث الله به جميع المرسلين لأنه عليه مدار أمر الدين ، فهذا أتم شرف وأكمل فضل .

وعاد الإسلام غريباً كما بدأ غريباً ، والمتنكر الأمر طريداً ، والساكت المتحلى حبيباً ، ولم يبق إلا القليل الذي لا تأخذه في الله لومة لائم ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ (١) يلحقون بأول هذه الأمة في جهادهم ونصرهم دين الله قال تعالى : ﴿ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ ﴾ (٣).

قال الفضيل بن عياض رحمه الله : (لا تستوحش طرق الهدى لقلّة أهلها ، ولا تغتر بكثرة الهالكين). (٤) اهـ

فلا يردهم رادٌّ عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يصدّهم عنه صادّ ، ولا لوم لائم ولا عذل عادل فلا يخافون في الله لومة الناس ، أي هم صلاب في دينه لا يبالون بمن لام فيه، فمتى شرعوا في أمر بمعروف أو نهى عن المنكر أمضوه لا يمنعهم اعتراض معترض ولا قول قائل ، وهذان الوصفان - الجهاد والصلابة في الدين - نتيجة الأوصاف السابقة في قوله ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ لأن من أحب الله لا يخشى سواه ، فلا يلاحظون في زلة عالم ولا في خطأ طالب علم ولا في أب إن خالف وأخ ولا صحبة حميم ولا صديق ولا يركنون إلى ثناء مجامل ولا يراعون مصالح دنيوية .

(١) سورة ص آية [٢٤] .

(٢) سورة المائدة آية [٥٤] .

(٣) سورة الحج آية [٧٨] .

(٤) انظر الآداب الشرعية لابن مفلح [ج١ص٢٩٧] .

وقد بوب النووي رحمه الله في الأذكار [ص٤٧٤] على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقال: (وهذا الباب أهم الأبواب ، أو من أهمها لكثرة النصوص الواردة فيه ولعظم موقعه وشدة الاهتمام به ، وكثرة تساهل أكثر الناس فيه) . اهـ

وقال العز بن عبد السلام رحمه الله في قواعد الأحكام في مصالح الأنام [ص١٠٩] : (من أتى شيئاً مختلفاً في تحريمه معتقداً تحريمه وجب الإنكار عليه ، لانتهاك الحرمة ، وإن اعتقد تحليله لم يجب الإنكار عليه إلا أن يكون مأخذ المحلل ضعيفاً تنقض الأحكام بمثله لبطلانه في الشرع ، إذ لا ينقض إلا لكونه باطلاً) . اهـ

فبيان الخلاف بإظهار الحق من الباطل مقصد عظيم من مقاصد بعثة الرسل لتزول عن الأمة غشاوة الخلاف الطائش والاختلاف الجائر ، وبهذا نجد مجموعة وافرة من الآيات في الجدل والمحاجة ، وإقامة الحجة والبرهان لإقامة الدين وظهوره وحراسته^(١).

قال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في صفة الصلاة [ص٦٠] : (وأما الاختلاف القائم بين المقلدة فلا عذر لهم فيه غالباً ، فإن بعضهم قد تتبين له الحجة من الكتاب والسنة ، وأنها تؤيد المذهب الآخر الذي لا يتمذهب به عادة ، فيدعها لا لشيء إلا لأنها خلاف مذهبه ، فكأن المذهب عنده هو الأصل ، أو هو الدين الذي جاء به محمد ﷺ ، والمذهب الآخر هو دين آخر منسوخ !!

(١) انظر الرد على المخالف من أصول الإسلام للشيخ بكر [ص٢٢] .

وآخرون منهم على النقيض من ذلك ، فإنهم يرون هذه المذاهب - على ما بينها من اختلاف واسع - كشرائع متعددة ، كما صرح بذلك بعض متأخريهم : لا حرج على المسلم أن يأخذ من أيها شاء ، ويدع ما شاء ، إذ الكل شرع ! وقد يحتج هؤلاء وهؤلاء على بقائهم في الاختلاف في ذلك الحديث الباطل (اختلاف أمتي رحمة) وكثيراً ما سمعناهم يستدلون به على ذلك ويعلل بعضهم الحديث ويوجهونه بقولهم أن الاختلاف إنما كان رحمة لأن فيه توسعة على الأمة ومع أن هذا التعليل مخالف لصريح الآيات المتقدمة وفحوى كلمات الأئمة السابقة فقد جاء النص على بعضهم برده .

قال ابن قاسم رحمه الله : (سمعت مالكا والليث يقولان : في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ ليس كمال قال الناس فيه توسعة ، ليس كذلك إنما هو خطأ وصواب) (١) .

وقال أشهب رحمه الله : (سئل مالك عن من يأخذ بحديث حدثه ثقة عن أصحاب رسول الله ﷺ أترأه من ذلك سعة فقال : لا والله حتى يصيب الحق ، ما الحق إلا واحد قولان مختلفان يكونان صواباً جميعاً ما الحق والصواب إلا واحد.) اهـ الألباني

وقال الدمشقي رحمه الله في الكنز الأكبر [ص ١٢٨] : (ولا يسقط عن المكلف وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يفيد في ظنه ، بل

(١) انظر الجامع لابن عبد البر [ج ٢ ص ٩٢٢] .

يجب عليه فعله لقوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) .

فإنما عليه الأمر والنهي لا القبول لقوله تعالى : ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ ﴾^(٢) .

ولا يسقط فرضه أيضا بالتوهم لأنه لو قيل له لا تأمر فلاناً بالمعروف فإنه يقتلك لم يسقط عنه لذلك... ولا يسقط وجوبه أيضا بتأويل ولا مداهنة... ولا يسقط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالعزلة وعدم الاختلاط بالناس). اهـ

قلت : كما أوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لإقامة الحجة على الخلق قال تعالى : ﴿ لَعَلَّأ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾^(٣) .

وإننا نناشد العلماء وطلبة العلم في كل مكان أن يتركوا الخلاف ، وعليهم أن يسعوا جادين مخلصين في طلب الحق واتباعه ليلتقوا على نقطة واحدة ، وعليهم أن يدركوا أن الاختلاف في بعض المسائل الفقهية الفرعية أمر حتمي لا تسلم منه الأمة ، بل ولم يسلم منه خير هذه الأمة صحابة رسول الله ﷺ ، وعليهم أن يعلموا أن الاختلاف ينبغي ألا يؤثر في إفتهم ومحبتهم وتعاونهم في الدعوة إلى الله إذا كان كل واحد منهم متبعاً للدليل غير متعصب لمذهب أو رأي أو حزب ولا متحيز لفئة .

(١) سورة الذاريات آية [٥٥] .

(٢) سورة المائدة آية [٩٩] .

(٣) سورة النساء آية [١٦٥] .

قال ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى [١٩١ص١٩١] : (بل يضل عن الحق من قصد الحق وقد اجتهد في طلبه فعجز عنه فلا يعاقب وقد يفعل بعض ما أمر به فيكون له أجر على اجتهاده وخطئه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر مغفوراً له وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنها بدعة إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها وإما لرأى رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم وإذا اتقى الرجل ربّه ما استطاع دخل في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ وفي الصحيح : (أن الله تعالى قال قد فعلت) . اهـ

قال الحلبي رحمه الله في المنهاج [ج٣ص٢١٨] : (ينبغي أن يكون الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر مميّزاً يرفق في موضع الرفق ، ويعنف في موضع العنف ، ويكلم كل طبقة من الناس بما يعلم أنه أليق بهم وأنجح فيهم ، وأن يكون غير محابي ولا مُدَاهِن وأن يُصلح نفسه أولاً ويقومها ، ثم يُقبل على إصلاح غيره وتقويمه قال الله عز وجل : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ . اهـ

وقال الشيخ بكر أبو زيد في الرد على المخالف [ص٤٥] : (إذا كان من الواجب كشف الوهم والغلط والخطأ والسقط والسهو وعبور النظر ونحوها من الأسباب الصارفة عن وجه الصواب مع أنه لا غول فيها ولا تأثيم لكن في ترك الوهم وما

جرى مجراه ممن علمه إبقاء لشرع مبدل وهذا غش ، فوجب على من علمه النصح للأمة ببيان الغلط والوهم حتى يعاد الحق إلى نصابه .

فإذا كان هذا فيما لا إثم فيه فكيف بكشف المخالفة والنقض على المخالف لإنقاذ الناس من ضلالة أو هوى هذا أوجب وألزم والله أعلم وأحكم .

وهذا واجب الإنقاذ وهو شأن المصلحين وانظر إلى قول الله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ الآية ، ففي هذه الآية شدة عناية هذا الداعي بالإصلاح وإنقاذ الناس من الشر باتباع المرسلين) . اهـ

علماً بأننا لم نأتي في هذا البحث بشئ لم يكن موجوداً قبل عند العلماء ، بل هو موجوداً قبل عند العلماء ، ولكنه منثور في بطون الكتب لا يصل كله إلى عامة الناس بل كثير من طلبة العلم أيضاً .

هذا والشكر والحمد والثناء على الله الحي القيوم الذي أنعم على عبده بإعداد هذا البحث ، ويرجى بفضله وكرمه وعفوه ورحمته ومنته وإحسانه قبوله إنه سميع مجيب .

أبو عبد الرحمن الأثري



ذكر الدليل على رجوع السلف الصالح

عن فتوَاهم المخالفة للكتاب والسنة وعدم إصرارهم عليها^(١)
فإن رجوع السلف الصالح بعضهم إلى بعض ، ورد بعضهم على
بعض دليل واضح على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب ، وعنده طلب
الدليل من الكتاب والسنة ، ولو كان الصواب في قولين متدافعين
ما خطأ السلف بعضهم بعضاً ولا رجع بعضهم إلى بعض ، ومن تدبر
رجوع السلف عن فتوَاهم المخالفة للكتاب والسنة علم صحة ما
قلناه وإليك الدليل :

(١) عن أبي وائل قال : (جلست إلى شيبه في هذا المسجد قال : جلس إلى عمر
في مجلسك هذا فقال : هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين
المسلمين ، قلت : ما أنت بفاعل . قال : لم ؟ قلت : لم يفعلها صاحبك . قال : هما
المرآن يقتدى بهما) .

أخرجه البخاري في صحيحه [ج١٣ص٢٤٩] من طريق سفيان عن واصل
عن أبي وائل به.

(١) فأين رجوع الحزبيين المعاندين والمقلدين والمتعالمين المصريين على فتوَاهم ومناهجهم
المخالفة للكتاب والسنة !! فهم لمنهج السلف مخالفون !! ، وهم عنه حاندون ! ، وإلى
غيره داعون ، فإني أنقل ذلك عنهم على الجادة ، أي : على سبيل الاعتبار ، على أن يكون
ذلك تعديلاً لهم ، وتصحيحاً لفتوَاهم وطرائقهم في المنهج ، والله يهدي من شاء من عباده
إنه وحده المستعان .

فأنكر شبيبة على عمر عزمه هذا على توزيع مال الكعبة ، حيث لم يفعله الرسول ﷺ ولا خليفته أبو بكر رضي الله عنه بعده ، فلم يكن من عمر إلا الرجوع عن رأيه .

قال ابن بطال رحمه الله: (أراد عمر قسمة المال في مصالح المسلمين ، فلما ذكره شبيبة أن النبي وأبا بكر بعده لم يتعرضا له ، لم يسعه خلافهما ، ورأى أن الاقتداء بهما واجب)^(١) . اهـ

(٢) وعن عكرمة قال : (أتى علي بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا تعذبوا بعذاب الله ، ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه)) .

أخرجه البخاري في صحيحه [ج٦ص١٤٩] وأبو داود في سننه [ج٤ص٥٢٠] والترمذي في سننه [ج٤ص٥٩] والنسائي في السنن [ج٧ص١٠٤] وأحمد في المسند [ج١ص٢٨٢] وابن ماجه في سننه [ج٢ص٨٤٨] والشافعي في المسند [ج٢ص٨٧] والبخاري في شرح السنة [ج١٠ص٢٣٨] والبيهقي في السنن الكبرى [ج٨ص١٩٥] والدارقطني في سننه [ج٣ص١١٣] وأبو يعلى في المسند [ج٤ص٤٠٩] وابن حبان في صحيحه [ج١٢ص٤٢١] والحميدي في المسند [ج١ص٢٤٤] من طريق أيوب عن عكرمة به .

(١) انظر فتح الباري لابن حجر [ج٣ ص١٣٥٢] .

وفي رواية عند الترمذي (فبلغ ذلك علياً فقال : صدق ابن عباس) .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

قال العلامة السندي تعليقاً على القصة في حاشيته على سنن النسائي

[ج٧ ص١٠٥] : (قالوا: كان ذلك منه عن رأي واجتهاد لا عن توقيف ، ولهذا لما

بلغه قول ابن عباس رضي الله عنهما استحسنه ورجع إليه كما تدل عليه

الروايات). اهـ

(٣) وعن ابن عباس أنه طاف مع معاوية بالبيت ، فجعل يستلم الأركان كلها^(١)

فقال له ابن عباس : لم تستلم هذين الركنين ولم يكن رسول الله صلى الله عليه

وسلم يستلمهما ، فقال معاوية : ليس شئ من هذا البيت مهجوراً ، فقال ابن عباس :

﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ ، فقال معاوية : صدقت .

حديث حسن

أخرجه أحمد في المسند [ج١٢ ص٤١ - البلوغ] من طريق مروان بن شجاع

حدثني خصيف عن مجاهد عن ابن عباس به .

قلت : وهذا سنده حسن .

وأخرجه البخاري في صحيحه [ج٣ ص٢٠٤] من طريق ابن جريج أخبرني

عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء به .

وأخرجه الترمذي في سننه [ج٣ص٢٠٤] من طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان ومعمر عن ابن خثيم عن أبي الطفيل قال كنت مع ابن عباس ومعاوية به .

(١) يعني الأربعة الأركان اليمانيين والشاميين . انظر بلوغ الأمانى للبنا [ج١٢ص٤١] .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

فأنكر ابن عباس على معاوية فعله هذا محتجاً بمعارضته سنة النبي ﷺ ولم يكن من معاوية رضي الله عنه إلا تأييد موقف ابن عباس رضي الله عنهما والاعتراف بخطئه^(١) .

قال العلامة أحمد البنا في تعليقه على القصة في بلوغ الأمانى [ج١٢ص٤١] :
(فرجع معاوية إلى قول ابن عباس حينما ظهر له الدليل ، وقال (صدقت) وهكذا شأن المؤمن إذا ظهر له الحق ، وكان مخالفاً لرائه ، طرح رأيه واتبع الحق ، والرجوع إلى الحق فضيلة) . اهـ

٤) وعن عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري : (أن أنس بن مالك قدم من العراق ، فدخل عليه أبو طلحة وأبي بن كعب فقرب لهما طعاما قد مسته النار ، فأكلوا منه ، فقام أنس فتوضأ ، فقال أبو طلحة وأبي بن كعب : ما هذا يا أنس ؟ أعراقية^(١) فقال أنس : ليتني لم أفعل ، وقام أبو طلحة وأبي بن كعب ، فصليا ولم يتوضأ) .

حديث صحيح

أخرجه مالك في الموطأ [ج١ص٢٨٨] من طريق موسى عن عبد الرحمن

به .

فهذا أنس بن مالك يتوضأ بعدما أكل مما قد مسته النار ، فأنكر عليه أبو طلحة وأبي بن كعب ، وليس له إلا التسليم .

(١) انظر حكم الإنكار في مسائل الخلاف للدكتور فضل إلهي [ص ٢٦] .
 (٢) أي بالعراق استفدت هذا العلم ، وتركت عمل أهل المدينة المتلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٥) وعن حيان العدوي قال : (سئل لاحق بن حميد أبو مجلز ، وأنا شاهد عن الصرف ، فقال: كان ابن عباس لا يرى بأساً زماناً من عمره ، حتى لقيه أبو سعيد الخدري ، فقال له : يا ابن عباس ألا تتقي الله ! حتى متى توكل الناس الربا ؟ أما بلغك أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم وهو عند أم سلمة زوجته : إنني أشتي تمر العجوة ، وأنها بعثت بصاعين من تمر عتيق إلى منزل رجل من الأنصار ، فأوتيت بدلها ثمرة عجوة ، فقدمته إلى رسول الله ﷺ فأعجبه ، فتناول ثمرة ثم أمسك فقال : من أين لكم هذا ؟ قالت : بعثت بصاعين من تمر عتيق إلى منزل فلان ، فأتينا بدلها من هذا الصاع الواحد ، فألقى التمرة من يده ، وقال : ردوه ردوه ، لا حاجة فيه ، التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، يدأ بيد مثلاً بمثل ليس فيه زيادة ولا نقصان ، فمن زاد أو نقص فقد أربا ، في كل ما يكال أو يوزن . فقال : ذكرتني يا أبا سعيد أمراً نسيته ، أستغفر الله وأتوب إليه ، وكان ينهى بعد ذلك أشد النهي^(١) .

حديث حسن



أخرجه الحاكم في المستدرک [ج٢ص١٤٢] وابن عدي في الكامل [ج٢ص٨٣١] والبيهقي في السنن الكبرى [ج٥ص٢٨١] والمروزي في السنة [ص٥٥] والخطيب في الفقيه والمتفقه [ج١ص٣٧٢] من طرق عن حيان به .
قلت : وهذا سنده حسن .

(١) وأخرجه أبو يعلى في المسند [ج٢ص٤٨٩] بلفظ قال ابن عباس : (اللهم إني أتوب إليك مما كنت أفتي به الناس في الصرف) .

قلت : والمراد مناقشة الآراء المخالفة للنصوص ، وبيان وجه مخالفتها ثم إرجاعها على صاحبها . والله ولي التوفيق .

قال ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد [ج٢١ص٧٥] : (الحجة عند الاختلاف السنة ، وإنها حجة على من خالفها ، وليس من خالفها بحجة عليها) . اهـ

(٦) وعن عبد الله بن عمر كان يكره أرض آل عمر فسأل رافع بن خديج فأخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ، فترك ذلك ابن عمر .
وفي رواية : (كنا نخابر^(١) ولا نرى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها من أجل ذلك) .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج٣ص١١٧٩] والخطيب في الفقيه والمتفقه [ج١ص٣٦٨] وفي التاريخ [ج١ص٣٥٧] وفي الكفاية [ص٨٦] وأبو نعيم في الحلية [ج٦ص٢٦٤] والشافعي في الرسالة [ص٤٤٥] وأبو داود في سننه [ج٣ص٦٨٢] وابن ماجه في سننه [ج٢ص٨١٩] وأحمد في المسند

[ج١ص٢٣٤] والنسائي في السنن الكبرى [ج٣ص١٠٣] وفي السنن الصغرى [ج٧ص٤٨] والطبراني في المعجم الكبير [ج٤ص٢٨٥] والبيهقي في السنن الكبرى [ج٦ص١٢٨] والبغوي في شرح السنة [ج٨ص٢٥٧] وابن عبد البر في التمهيد [ج٣ص٤٢] والحميدي في المسند [ج١ص١٩٨] من طرق عنه .

(١) المخابرة : هي مزارعة الأرض بجزء مما يخرج منها كالثلث أو الربع أو بجزء معين من الخارج .

انظر فتح الباري لابن حجر [ج٥ص١٧] .

قال الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة [ص٤٤٥] : (فابن عمر قد كان ينتفع بالمخابرة ويراها حلالا ، ولم يتوسّع ، إذ أخبره واحد لا يتهمه عن رسول الله أنه نهى عنها أن يخابر بعد خبره ، ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله ، ولا يقول ما عاب هذا علينا أحدٌ ونحن نعمل به إلى اليوم) . اهـ

(٧) وعن ابن عباس أن زيد بن ثابت قال له : (أتفتي أن تُصَدِّرَ^(١) الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ فقال ابن عباس فاسأل فلانة الأنصارية^(٢) هل أمرها بذلك رسول الله ، فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول : ما أراك إلا قد صدقت) .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج٢ص٩٦٣] وأحمد في المسند [ج٣ص٣٠٧] والشافعي في الأم [ج٢ص١٨١] وفي الرسالة [ص٤٤٠] والبيهقي في السنن الكبرى [ج٥ص١٦٣] من طريق طاووس به .

قال الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة [ص٤٤١] : (سمع زيد النهي أن يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت ، وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي ، فلما أفتاها ابن عباس بالصّدر إذا كانت قد زارت بعد النحر أنكروا عليه زيدٌ ، فلما أخبره عن المرأة أن رسول الله ﷺ أمرها بذلك ، فسألها فأخبرته فصدّق المرأة ورأى عليه حقاً لأن يرجع عن خلاف ابن عباس ، وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة) . اهـ

(١) أن تصدر الحائض أي ترجع لا تطوف طواف الوداع .

(٢) هي أم سليم بنت ملحان .

(٨) وعن الخولاني (أنه قدم العراق فجلس إلى رفقة فيها ابن مسعود ، فتذاكروا الإيمان ، فقلتُ أنا مؤمن ، فقال ابن مسعود : أتشهد أنك في الجنة ؟ فقلت : لا أدري ممّا يحدث الليل والنهار ، فقال ابن مسعود : لو شهدت أنني مؤمن لشهدت أنني في الجنة ، قال أبو مسلم : فقلت : يا ابن مسعود : ألم تعلم أن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ على ثلاثة أصناف : مؤمن السريرة مؤمن العلانية ، كافر السريرة كافر العلانية ، مؤمن العلانية كافر السريرة ؟ قال : نعم ، قلت : فمن أيهم أنت ؟ قال : أنا مؤمن السريرة مؤمن العلانية . قال أبو مسلم : قلت : وقد أنزل الله عز وجل ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ ، فمن أي الصنفين أنت ؟ قال : أنا مؤمن . قلت : صلى الله على معاذ ، قال : وما له ؟

قلت : كان يقول : (اتقوا زلة حكيم) ، وهذه منك زلة يا ابن مسعود !! فقال :
استغفر الله)

أثر حسن

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين [ج٢ ص٣٣٣] من طريق هشام بن عمار ثنا صدقة بن خالد ثنا محمد بن عبد الله الشعيثي عن حرام بن حكيم ويونس بن ميسرة بن حلبس عن أبي مسلم الخولاني به .
قلت : وهذا سنده حسن .

٩) وعن أبي بكر قال : (سمعت أبا هريرة يقص ، يقول في قصصه : (من أدركه الفجر جنباً فلا يصم) ، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث فأنكر ذلك ، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ، فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك ، قال : فكلتاها قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم) ، قال : فانطلقنا حتى دخلنا على مروان ، فذكر ذلك له عبد الرحمن ، فقال مروان : عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة ، فرددت عليه ما يقول : قال : فجئنا أبا هريرة وأبو بكر حاضر ذلك كله ، قال : فذكر له عبد الرحمن ، فقال أبو هريرة : أهما قالتاه لك ؟ قال : نعم ، قال : هما أعلم . ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس ، فقال أبو هريرة : سمعت ذلك من الفضل ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك) .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج٢ص٧٧٩] من طريق ابن جريج أخبرني
عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر به .

قال ابن عبد البر في التمهيد [ج٧ص١٥٧] : (وليس من العلماء أحد إلا وهو
يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ) . اهـ .

١٠) وعن ابن عباس رضي الله عنهما : (أن عمر رضوان الله عليه ناشد الناس
في الجنين فقام حملُ بن مالك النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما
الأخرى فقتلها وجنينها فقضى رسول الله ﷺ فيه بغرة عبد أو أمة وأن تقتل بها)^(١)
وقال عمر : لو لم نسمع بمثل هذا قضينا بغيره .

حديث صحيح

(١) والحديث أصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة وحديث المغيرة بن شعبة رضي الله
عنهما .

أخرجه أبو داود في سننه [ج٤ص٦٨٩] وابن ماجه في سننه [ج٢ص٨٨٢]
والدارقطني في السنن [ج٣ص١١٦ - ١١٧] والدارمي في السنن
[ج٢ص١٩٦] وأحمد في المسند [ج١ص٣٦٤] وابن حبان في صحيحه
[ج٧ص٦٠٥]

وعبد الرزاق في المصنف [ج١٠ص٥٨] وابن أبي عاصم في الأحاد والثاني [ج٢
ص٣٠٨] وفي الديات [ص٧٤] والبيهقي في السنن الكبرى [ج٨ص١١٤] وابن
الأثير في أسد الغابة [ج٢ص٥٨] والطبراني في المعجم الكبير [ج٤ص٨]
والنسائي في السنن الكبرى [ج٤ص٢١٨] وفي السنن الصغرى [ج٨ص٢١]

والحاكم في المستدرک [ج٣ص٥٧٥] من طريق عمرو بن دينار أنه سمع طاووساً
يخبر عن ابن عباس به.

قلت : وهذا سنده صحيح .

وأخرجه الشافعي في الأم [ج٦ص١٠٧] وفي الرسالة [ص٢٧٤] وفي
المسند [ج٢ص١٠٣] والبيهقي في السنن الكبرى [ج٨ص١١٤] وعبد الرزاق في
المصنف [ج١٠ص٥٨] من طريق ابن طاووس عن أبيه عن عمر فذكره مرسلًا
به.

وقال عمر رضي الله عنه : (لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا . إن كدنا
نقضي فيه برأينا) .

وأخرجه أبو داود في سننه [ج٤ص٦٩٩] من طريق عمرو بن دينار عن
طاووس مرسلًا به.

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في السنن الكبرى [ج٤ص٢٣٧] وفي السنن
الصغرى [ج٨ص٤٧] والشافعي في المسند [ج٢ص١٠٣] .

قال الشافعي رحمه الله في الرسالة [ص١٤٨] : (قد رجع عمر عما كان يقضي
به لحديث الضحاك، إلى أن خالف حكم نفسه ، وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع
هذا لقضى فيه بغيره وقال - عمر - : إن كدنا أن نقضي فيه برأينا) . اهـ

قلت : وفي الحديث أن الوقائع الخاصة في الأحكام قد تخفى على الأكابر من
الصحابة والعلماء ويعلمها من دونهم من طلبه العلم ، وفي ذلك ردٌّ على المقلد
المتعصب إذا استدل عليه بخبر ثبت عن النبي ﷺ يخالف رأيه فيجب : لو كان

صحيحاً لعلمه فلان مثلاً ، فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر رضي الله عنه فخفاؤه عن بعده أجوز .

ويؤيده حديث البراء بن عازب رضي الله عنه .

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : (ليس كُنْنا كان يسمعُ حديثَ النبي صلى الله عليه وسلم ، كانت لنا ضيعةٌ وأشغالٌ ، ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون ، فيُحدِّثُ الشاهدُ الغائبَ) .

أثر صحيح

أخرجه الحاكم في المستدرک [ج١ص١٣٧] وفي معرفة علوم الحديث [ص١٤] وابن حزم في الإحكام [ج٢ص١٤٣] وأبو نعيم في أخبار أصبهان [ج٢ص٢] والرامهرمزي في المحدث الفاصل [ص١٣٣] والخطيب في الجامع [ج١ص٥٥] وفي الكفاية [ص٣٨٥] والفهرري في السنن [ص١١٧] والفسوي في المعرفة والتاريخ [ج٢ص٤٣٤] . بإسناد صحيح

قلت : والأصل الرجوع في الوقائع إلى علم آثار النبي ﷺ .

عن سفيان الثوري قال : (إنما العلم بالآثار) .

أثر صحيح

أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى [ص٢٠٠] وأبو نعيم في الحلية [ج٦ص٣٦٧] و [ج٧ص٥٧] وابن عبد البر في جامع بيان العلم [ج٢ص٣٤] من طريق عبد العزيز بن أبي رزمة يقول سمعت عبداً لله بن المبارك يقول سمعت سفيان به .

قلت : وهذا سنده صحيح ، رجاله كلهم ثقات .

ولفظ ابن عبد البر : (إنما الدين بالآثار) .

وغضب عمر بن الخطاب من اختلاف أبي بن كعب وابن مسعود في الصلاة في الثوب الواحد ، إذ قال : (إن الصلاة في الثوب الواحد حسن جميل) ، وقال ابن مسعود : (إنما كان ذلك والثياب قليلة) فخرج عمر مغضباً فقال : (اختلف رجلان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن ينظر إليه ويؤخذ عنه ، وقد صدق أبيّ ولم يأل ابن مسعود ، ولكني لا أسمع أحداً يختلف فيه بعد مقامي هذا إلا فعلت به كذا وكذا)^(١) .

قلت : فصوّب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي بن كعب لأنه أصاب السنّة، وقطع النزاع بها ، ورجع في الواقعة إلى علم آثار النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يُقرّ الخلاف ، وإليك الدليل :

(١) انظر جامع بيان العلم لابن عبد البر [ج٢ص٩١١] .

عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتتلاً به في بيت أم سلمة ، واضعاً طرفيه على عاتقه) .
أخرجه مسلم في صحيحه [ج١ص٣٦٨] من طريق يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عمر به .

قال الشافعي رحمه الله : (كلُّ متكلم من الكتاب والسنّة فهو الحقُّ وما سواه

هذيان)^(١) .

(١١) وعن عبد الله بن عباس : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد - أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه - فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام قال ابن عباس : فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم ، فاستشارهم ، وأخبرهم أن الوباء قد وقع في الشام ، فاختلنوا : فقال بعضهم : قد خرجنا لأمر ، ولا نرى أن ترجع عنه ، وقال بعضهم : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء . فقال : ارتفعوا عني ، ثم قال : ادع لي الأنصار ، فدعوتهم ، فاستشارهم ، فسلخوا سبيل المهاجرين ، واختلفوا كاختلافهم ، فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح ، فدعوتهم فلم يختلف منه عليه رجلان فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء . فنأدى عمر في الناس : إني مُصَبِّحٌ على ظهر ، فأصباحوا عليه . فقال أبو عبيدة بن الجراح : أفرارك من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غَيْرُكُ قالها يا أبا عبيدة ، نعم

(١) انظر توالي التأسيس لابن حجر [ص ١١٠] .

نَفِرُّ من قدر الله إلى قدر الله . أرايتَ إن كانت لك إبلٌ هبطت وادياً له عُدوتان : إحداهم خَصِيمة ، والأخرى جَدْبَةٌ ، أليس إن رعيتَ الخَصِيبةَ رعيتها بقدر الله ، وإن رعيتَ الجَدْبَةَ رعيتها بقدر الله ؟ قال فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متغيّباً في بعض حاجته - فقال : إن عندي في هذا علماً ، سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه) . قال فحمد الله عمر ، ثم انصرف) .

أخرجه البخاري في صحيحه [ج١٠ص١٧٩] ومسلم في صحيحه [ج٤ص١٧٤٠] من طريق ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن عباس به .

فائدة :

قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري [ج١٠ص١٩٠] : (- وفي الحديث - أن العالم قد يكون عنده ما لا يكون عند غيره ممن هو أعلم منه ، وفيه وجوب العمل بخبر الواحد ، وهو من أقوى الأدلة على ذلك) . اهـ

١٢) وعن بَجَالَةَ قال : (لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هَجَرَ) .
أخرجه البخاري في صحيحه [ج٦ص٢٥٧] وأبو داود في سننه [ج٣ص٤٣١] والترمذي في سننه [ج٢ص٣٩٣] وأحمد في المسند [ج١ص١٩٠] والنسائي في السنن الكبرى [ج٥ص٢٣٥] والحميدي في المسند [ج١ص٣٥] والدارمي في السنن [ج٢ص١٥٢] والشافعي في الرسالة [٤٣٠] وعبدالرزاق في المصنف [ج٦ص٦٨] وابن زنجويه في الأموال [ج١ص١٣٦] والبعغوي في شرح السنة [ج١١ص١٦٨] وابن الجارود في المنتقى [ص٤٠٨] والدارقطني في السنة [ج٢ص١٥٤] وأبو عبيد في الأموال [ص٣٦] والبيهقي في



السنن الكبرى [ج ٨ ص ٢٤٧] والخطيب في الكفاية [ص ٨٠] والطيالسي في المسند [ص ٣١] من طرق عن عمرو بن دينار عن بجالة به .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

قال الشافعي رحمه الله في الرسالة [ص ٤٣١] : (فقبِلَ عمرَ خَبْرَ عبد الرحمن بن عوف في المجوس عن النبي ﷺ فاتَّبعه) . اهـ

قلت : لأنَّ ذلك كان من عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رأي واجتهاد لا عن توقيف من الكتاب والسنة ، ولهذا لما أخبره عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه استحسنته ورجع إليه .

١٣) وعن عبد الله بن كعب أن محمود بن لبيد الأنصاري سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل فقال زيد يغتسل . فقال له محمود إن أبي بن كعب ، كان لا يرى الغسل . فقال له زيد بن ثابت إن أبي بن كعب نَزَعَ عن ذلك قبل أن يموت) .

أثر صحيح

أخرجه مالك في الموطأ [ج ١ ص ٤٧] من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله به .

قلت : وهذا سنده صحيح .

وأخرجه الشافعي في اختلاف الحديث [ص ٩١] والخطيب في الفقيه والمتفقه [ج ١ ص ٣٦٦] من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه عن أبي بن كعب به .

١٤) وعن البويطي قال سمعت الشافعي يقول : (لقد ألفت هذه الكتب ، ولم آل فيها ، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ فما وجدتم في كتبى هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعت عنه) .

أثر صحيح

أخرجه ابن حجر في توالي التأسيس [ص ١٠٦] من طريق أحمد بن عثمان ثنا محمد بن الحسن ثنا يحيى بن عبد الباقي ثنا محمد بن عامر عن البويطي به . قلت : وهذا سنده صحيح .

١٥) وعن أبي ثور قال : (لما ورد الشافعي العراق وجاءني الحسين بن علي الكرابيسي وكان يختلف معي إلى أهل الرأي فقال لي : [ورد رجل من أصحاب الحديث يتفقه ، فقم بنا نسخر منه] ، فذهبنا إليه فسأله الحسين عن مسألة فلم يزل يقول [قال الله] ، [قال رسول الله] حتى أظلم علينا البيت فتركنا بدعتنا واتبعناه)^(١).

أثر صحيح

(١) لأن أبا ثور أولاً كان يتفقه بالرأي ويذهب إلى قول أهل العراق حتى قدم الشافعي ببغداد فاختلف إليه ورجع عن الرأي إلى الحديث . قال أبو حاتم : (هو رجل يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب) . انظر حاشية تذكرة السامع لابن جماعة [١١٦] .

أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي [ص ٦٦] من طريق أبي عبد الله الفسوي عن أبي ثور به . قلت : وهذا سنده صحيح .

ومن هذا الوجه ذكره ابن حجر في توالي التأسيس [ص ٨٩] .
وقوله (فتركنا بدعتنا) أي سخریتنا بأهل الحديث والاستخفاف بهم ، والتعنت معهم أو التغالي في الرأي ، والتمادي فيه .

وقوله (واتبعناه) أي اتبعنا ما عند الشافعي من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .
قال ميمون بن مهران رحمه الله : (من أساء سراً فليتب سراً ، ومن أساء علانية فليتب علانية)^(١) .

١٦) وعن أنس بن مالك قال : (كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري وأبي بن كعب شراباً من فضيخ^(٢) وتمر فجاءهم آتٍ فقال : إن الخمر قد حُرمت . فقال أبو طلحة : يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها ، قال أنس : فقامت إلى مهراس^(٣) لنا فضربت بها أسفله حتى تكسرت) .

أخرجه البخاري في صحيحه [ج ١٠ ص ٣٦] ومسلم في صحيحه [ج ٣ ص ١٥٧٢] ومالك في الموطأ [ج ٢ ص ٨٤٦] والشافعي في الرسالة [ص ٤٠٩] والبيهقي في السنن الكبرى [ج ٨ ص ٢٨٦] وفي المعرفة [ج ١٣ ص ٨] من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس به .

(١) انظر تهذيب الكمال للمزي [ج ٢٩ ص ٢٢٢] .

(٢) الفضيح : شراب يتخذ من البسر .

(٣) المهراس : حجر مستطيل منقور يتوضأ منه ويدق فيه .

انظر فتح الباري لابن حجر [ج ١٠ ص ٣٦] .

الله أكبر هذا هو الاتِّباع حقاً ، والصدق في حُبِّ الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، والرجوع إلى الحق وعدم التمادي في الباطل .

فوجب على الناس أن يسلكوا سبيل السنة المحمدية وآثار السلف أخذاً بالكتاب والسنة والآثار ، وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه وآثاراً عن السلف ثابتة عنهم بالتقليد والتعصب هذا هو المحرم بعينه .

قال الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة [ص٤٠٩] : (وهؤلاء في العلم والمكان من النبي ﷺ وتقدم صحبته بالموضع الذي لا ينكره عالم، وقد كان الشراب عندهم حلالاً يشربونه ، فجاءهم آتٍ ، وأخبرهم بتحريم الخمر ، فأمر أبو طلحة ، وهو مالك الجرار ، ولم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله ﷺ ، مع قربته منا ، أو يأتينا خبراً عامة ... والحال في أنهم لا يدعون إخبار رسول الله ﷺ). اهـ

عن أبي سعيد الخدري قال : (جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه ديناً كان عليه ، فاشتد عليه ، حتى قال له : أحرّج عليك ألا قضيتني ، فانتهره أصحابه ، وقالوا : ويحك ! تدري من تكلم ! قال : إني أطلب حقي ، فقال صلى الله عليه وسلم : (هالاً مع صاحب الحق كنتم ؟ ثم أرسل إلى خولة بنت قيس فقال لها : إن كان عندك تمر فأقرضينا حتى يأتينا تمرنا فنقضيك فقالت : نعم يا بأبي أنت يا رسول الله قال : فأقرضته ، فقضى الأعرابي وأطعمه ، فقال : أوفيت أوفى الله لك ... الحديث) .

حديث صحيح

أخرجه ابن ماجه في سننه [ج٢ ص٨١٠] من طريق الأعمش عن أبي صالح

عن أبي سعيد الخدري به .

قلت : وهذا سنده صحيح ، وقد صححه البوصيري في مصباح الزجاجة [ج٢ص٢٤٩] والألباني في صحيح ابن ماجه [ج٢ص٥٥] .

والشاهد قوله : (هالاً مع صاحب الحق كنتم) .

حيث حثهم النبي ﷺ على القيام - والوقوف - مع صاحب الحق أي ينبغي لكم أن تكونوا مع صاحب الحق ^(١) .

فالمؤمن يجب عليه الرجوع إلى الحق ، وأن يكون مع أهل الحق .

قلت : وفي الحديث حَسُنَ خُلُقُ النَّبِيِّ ﷺ وَعِظَمَ حِلْمُهُ وَتَوَاضَعَهُ وَعَفْوُهُ وَإِنصَافَهُ ، فكان ذلك درساً هائلاً وتوجيهاً عملياً .

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ومن خاصم في باطل ^(٢) وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع ^(٣) منه ، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال ^(٤) حتى يخرج مما قال) .

حديث صحيح

(١) انظر حاشية السندي على سنن ابن ماجه [ج٢ص٧٩] .

(٢) أي يعلم أنه باطل أو يعلم نفسه أنه على الباطل أو يعلم أن خصمه على الحق أو يعلم الباطل أي ضده الذي هو الحق ويصر عليه .

(٣) أي يترك وينتهي عن مخاصمته .

(٤) ردغة الخبال : هي طين ووحل كثير ... عصارة أهل النار .

انظر عون المعبود للأبادي [ج٣ص٣٣٢] .

أخرجه أبو داود في سننه [ج٤ص٢٣] وأحمد في المسند [ج٢ص٧٠]

والحاكم في المستدرک [ج٢ص٢٧] والبيهقي في السنن الكبرى [ج٦ص٨٢] وفي



شعب الإيمان [ج ٦ ص ١٢١] من طريق زهير ثنا عمارة بن غزية عن يحيى بن راشد عن ابن عمر به .

قلت : وهذا سنده صحيح ، وقد صححه الألباني في الصحيحة [ج ١ ص ٧٩٨] .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

وقال المنذري في الترغيب [ج ٣ ص ١٥٢] : (رواه أبو داود والطبراني بإسناد

جيد) .

قلت : فليحذر أهل التقليد من هذا الوعيد .

قال القرطبي في تفسيره [ج ٣ ص ١٩٤] : (فلا يجوز لأحد أن يخاصم على أحد

إلا بعد أن يعلم أنه محق) . اهـ

ولذلك أعظم الناس خطايا وآثام يوم القيامة أكثرهم خوفاً في الشر والباطل

اللهم سلم سلم .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : (إن أكثر الناس خطايا يوم القيامة

أكثرهم خوفاً في الباطل) .

أثر صحيح

أخرجه أحمد في الزهد [ص ٢٣٣] والطبراني في المعجم الكبير

[ج ٩ ص ١٠٨] وابن أبي الدنيا في الصمت [ص ٨٠] من طريق الأعمش عن صالح

بن خنباب عن حصين بن عقبة قال قال عبد الله به .

قلت : وهذا سنده صحيح .

وقال العراقي في المغني [ج٣ص١٢٢] : (سنده صحيح) .

وقال الهيثمي في المجمع [ج١٠ص٣٠٣] : (رجاله ثقات) .

قلت : وما ضلّ قوم إلا أوتوا الجدل والباطل والخصام والله المستعان .

قال ابن قدامة رحمه الله في روضة الناظر [ص١٩٦] : (أما الإجماع فإن

الصحابة رضي الله عنهم اشتهر عنهم في وقائع لا تحصى إطلاق الخطأ على

المجتهد - ثم ذكر الآثار في ذلك - ثم قال : وهذا اتفاق منهم على أن المجتهد

يخطئ). اهـ

١٧) وعن سليمان بن يسار أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن

تذكروا في المتوفى عنها الحامل ، تضع عند وفاة زوجها ، فقال : تعتد آخر

الأجلين^(١) ، فقال أبو سلمة حين تضع ، فقال أبو هريرة : وأنا مع ابن أخي ، فأرسلوا

إلى أم سلمة فقالت : قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها بيسير ، فأمرها رسول الله

صلى الله عليه وسلم أن تتزوج) .

(١) آخر الأجلين : أي يتربصن أربعة أشهر وعشراً ، ولو وضعت قبل ذلك ، فإن مضت ولم تضع

تتربص إلى أن تضع .

انظر فتح الباري لابن حجر [ج٨ص٦٥٤] .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج٢ص١١٢٢] والبيهقي في المعرفة

[ج١١ص٢٠٤] من طريق يحيى بن سعيد أخبرني سليمان به .

وأخرجه البخاري في صحيحه [ج٨ص٦٥٣] ومالك في الموطأ [ص٥٨٠] والشافعي في الأم [ج٥ص٢٢٤] والترمذي في سننه [ج٤ص١١٩] والنسائي في السنن الصغرى [ج٦ص١٩٢] وفي التفسير [ج٢ص٤٤٧] وابن عبد البر في التمهيد [ج٢٣ص١٥٢] من طريق يحيى قال أخبرني أبو سلمة به .

قال ابن حجر رحمه الله في الفتح [ج٨ص٦٥٤] : (قوله : قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة أي وافقه فيما قال) . اهـ .
قلت: يعني صار مع صاحب الحق .

قال ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار [ج١٨ص١٧٧] : (وأما ابن عباس فقد روي عنه أنه رجع إلى القول بحديث سبيعة) . اهـ .

وقال ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد [ج٢٣ص١٥٠] : (وفيه دليل على أن العلماء لم يزلوا يتناظرون ، ولم يزل منهم الكبير لا يرتفع على الصغير ، ولا يمنعون الصغير إذا علم أن ينطق بما علم ورب صغير في السن كبير في علمه ، والله يمن على من يشاء بحكمته ورحمته .

وفيه دليل على أن المناظرة وطلب الدليل وموقع الحجة ، كان قديماً من لدن زمن الصحابة هلم جرا لا ينكر ذلك إلا جاهل .

وفيه دليل على أن الحجة عند التنازع سنة رسول الله ﷺ فيما لا نص فيه من كتاب الله ، وفيما فيه نص أيضا إذا احتمل الخصوص لأن السنة تفيد مراد الله من كتابه) . اهـ .

وقال ابن القيم رحمه الله تحت هذا الحديث في إعلام الموقعين [ج٢ص٢٩١] :
(وقد تقدم من ذكر رجوع عمر وأبي موسى وابن عباس عن اجتهادهم إلى
السنة). اهـ .

قلت : فالسلف يرجعون عند مخالفتهم للكتاب والسنة ، فليتنا نتخذهم قدوة
لنكون من زميرتهم يوم القيامة .

١٨) وعن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن
عباس: (أهدي رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال النبي صلى
الله عليه وسلم : أما علمت أن الله حرمها ؟ فقال : لا ، فسار إنساناً إلى جنبه قال :
ثم ساررتة فقال : أمرته أن يبيعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الذي
حرم شربها حرم ثمنها ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما) .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج٥ص١٢٠٥] ومالك في الموطأ [ج٢ص٨٤٩]
والبيهقي في المعرفة [ج١٣ص٨] من طريق زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري
به .

١٩) وعن أنس بن مالك قال : (كنت ساقى القوم يوم حرمت الخمر في بيت أبي
طلحة وما شربهم إلا الفضيخ - البسر - والتمر ، فإذا منادٍ ينادي ، إن الخمر قد
حرمت . قال : فجرت في سكك المدينة ، فقال أبو طلحة : اخرج فأهرقها ..) .

أخرجه البخاري في صحيحه [ج٥ص١١٢] ومسلم في صحيحه [ج
ص١٥٧٠] وأبو داود في سننه [ج٣ص٣٢٥] والبيهقي في المعرفة
[ج١٣ص١١] من طريق حماد حدثنا ثابت عن أنس به .

قال الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة [ص٤٢٤] : (ودلالة على أنه لو مضى أيضا عملٌ من أحد من الأئمة ، ثم وجد خيراً عن النبي ﷺ يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله ﷺ ، ودلالة على أن حديث رسول الله ﷺ يثبت بنفسه ، لا يعمل غيره بعده ... بل صاروا إلى ما وجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله ، وترك كل عمل خالفه). اهـ

وقال الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة [ص٤٨٦] : (فالناس متعبدون بأن يقولوا ويفعلوا ما أمروا به ، وينتهوا إليه ، لا يجاوزونه) . اهـ

٢٠) وعن خالد بن عبد الرحمن قال : (كنا في عسكر سليمان بن عبد الملك ، فسمع غناء من الليل ، فأرسل إليهم بكوة فجئ بهم ، فقال : إن الفرس لتسهل فتستودق له الرمكة ، وإن الفحل ليحظر فتضبح له الناقة ، وإن التيس ليثب فتستحرم له العنز ، وإن الرجل ليغني قشتاق إليه المرأة ، ثم قال : اخصوهم ، فقال عمر بن عبد العزيز : هذا مثله ولا يحل ، فخلى سبيلهم).

أثر حسن

أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاحى [ص٥٢] والحكيم في المنهيات [ص١٠٧] والبيهقى في شعب الإيمان [ج٩ ص٣٣٢] من طريق الفضل بن موسى عن داود بن عبد الرحمن عن خالد به .

قلت : وهذا سنده حسن .

٢١) وقال ابن وهب : (سمعت مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء؟ فقال: ليس ذلك على الناس - يعني ليس بسنة - قال : فتركته حتى خفت الناس فقلت له عندنا في ذلك سنة ، فقال : وما هي ؟ قلت : حدثنا الليث بن سعد

وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلكُ بخصره ما بين أصابع رجليه^(١) ، فقال : إن هذا الحديث لحسن ، وما سمعت به قط إلا الساعة ، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل ، فيأمر بتخليل الأصابع .

أثر صحيح

أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل [ج١ص٣١] من طريق أحمد بن عبد الرحمن قال سمعت عمي ابن وهب به .

قلت : وهذا سنده صحيح .

الله أكبر ... هكذا الرجوع والتسليم للسنة . ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَّكَرٍ ﴾ .
قال الأثري : فهؤلاء أعقل الأمة كلها بإجماع علمائها ، ﴿ أَوْلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهَدْيِهِمْ أَقْتَدِهِ ﴾ .

(١) حديث صحيح

أخرجه أبو داود في سننه [ج١ص٥٧] والترمذي في سننه [ج١ص٥٠] وابن ماجه في سننه [ج١ص١٥٢] وأحمد في المسند [ج٤ص٢٢٩] والطبراني في المعجم الكبير [ج٢٠ص٣٠٦] والبيهقي في السنن الكبرى [ج١ص٧٦] والبزار في المسند [ج٨ص٣٩٠] وأبو نعيم في معرفة الصحابة [ج٥ص٢٦٠٤] وابن قانع في معرفة الصحابة [ج٣ص١٠٩] من عدة طرق عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد به .

قلت : وهذا سنده صحيح .

هذا ولو تتبعنا أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان لظال المقال ، واتسع نطاق الأقوال على أنه معلوم من آرائهم أنهم لا يُقدمون على سنته صلى الله عليه وسلم قول أحد من الرجال^(١).

قال أحمد بن سلمة النيسابوري سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه يقول :
(ناظرت الشافعي بمكة في كرى بيوت مكة فاحتج بالحديث : هل ترك عقيل - يعني ابن أبي طالب - لنا من ظل ؟ فقلت له فيما كنت أحتج به عليه كيف جعفر بن محمد عندك ؟ فقال ثقة كتبنا عن إبراهيم بن أبي يحيى عند العمارة حديثاً عنه . فقلت حدثني جعفر بن غياث القاضي ، عن جعفر بن محمد وسردت الباب في الكراهية في كرى بيوت مكة) فلما فرغت نظر الشافعي إليّ وقد احمرت عيناه ووجنتاه واختلط فقال لي : يا خراساني لو كنت مثلك كنت أحتج أن أسلس).

أثر صحيح

أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي [ص ١٧٧] وإسناده صحيح .

قلت : حيث يحتج الشافعي عليه بالحديث ، ويعارضه هو بقول جعفر !!.

قال ابن عبد البر رحمه الله في جامع بيان العلم [ج ٢ ص ٩١٩] : (هذا كثير في

كتب العلماء ، وكذلك اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين ومن بعدهم من

الخالفين ، وما رد فيه بعضهم على بعض لا يكاد أن يحيط به كتاب

(١) انظر إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعاني [ص ٤٠] .

فضلاً أن يجمع في باب ، وفيما ذكرنا منه دليل على ما عنه سكتنا ، وفي رجوع أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم إلى بعض ورد بعضهم على بعض دليل واضح على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب ولولا ذلك كان يقول كل واحد منهم جائز ما قلت أنت ، وجائز ما قلت أنا ، وكلانا نجمٌ يهتدى به ، فلا علينا شيء من اختلافنا .

ثم قال ابن عبد البر : والصواب مما اختلف فيه وتدافع وجه واحد ، ولو كان الصواب في وجهين متدافعين ما خطأ السلف بعضهم بعضاً في اجتهادهم وقضايهم وفتاواهم، والنظر يأبى أن يكون الشيء وضده صواباً .

ولقد أحسن القائل :

إثبات ضدين معاً في حال أقبح ما يأتي من المحال

وتدبر رجوع عمر رضي الله عنه إلى قو معاذ في المرأة الحامل وقوله (لولا

معاذ هلك عمر) تعلم صحة ما قلنا) اهـ

قلت : وهذا القول نفيس جداً من الحافظ ابن عبد البر رحمه الله ، تقرُّ به عين المؤمن المنصف الحق ، فعلى الذي ابتلي بمعصية الكابرة على الحق وعدم رجوعه عن الخطأ والغلط أن يراجع الصواب من قريب ويتوب إلى الله ويقنع بدلاً من أن يظل مستمراً على المخالفة ، ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ .

وقال الإمام المزني رحمه الله صاحب الإمام الشافعي في الحديث : (أصحابي

كالنجوم)^(١) .

(١) حديث موضوع . وهو مخرج في كتابي (اجتماع جيوش الأسلاف لتبيين فقه الخلاف).

(قال : إن صح هذا الخبر فمعناه : فيما نقلوا عنه وشهدوا به عليه فكلهم ثقة مؤتمن على ما جاء به ، لا يجوز عندي غير هذا ، وأما ما قالوا فيه برأيهم فلو كانوا عند أنفسهم كذلك ما خطأ بعضهم بعضاً ، ولا أنكر بعضهم على بعض ، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه فتدبر)^(١).

وقال الشيخ عبد الله المحمود رحمه الله في الحكم الشرعي [ص٤] : (وحسبنا سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين من الرد من بعضهم على بعض في أصول الدين وفروعه ، ولا يجدون فيه غصاصةً ولا هضماً ، وما من الناس إلا رادّ ومردودٌ عليه إلا رسول الله ﷺ). اهـ.

وقال الذهبي رحمه الله في السير [ج١٩ص٣٢٧] : (ما زال العلماء يختلفون ويتكلم العالم في العالم باجتهاده وكُلُّ منهم معذور مأجور ومن عاند أو خرق الإجماع فهو مأزور وإلى الله ترجع الأمور) . اهـ.

وقال الشافعي رحمه الله : (وصنع ذلك الذين بعد التابعين والذين لقيناهم ، كلهم يُثبت الأخبار ويجعلها سنة ، يُحمدُ من تبعها ويُعاب من خالفها ، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارقٌ سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم وكان من أهل الجهالة)^(٢). اهـ.

(١) انظر جامع بيان العلم لابن عبد البر [ج٢ص٩٢٣] .

(٢) انظر مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة للسيوطي [ص٧٤] .

وقال الشافعي رحمه الله أيضاً : (ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحداً أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبِلَ خبرَهُ وانتهى إليه وأثبتَ ذلك سنةً)^(١). اهـ
الله أكبر فنأتي إلى زمان إذا تمسك المسلم بالأثر والسنة عابوه ! وإذا خالف حمدوه !.

ضَاعَ الْوَفَاءُ وَضَاعَتْ بَعْدَهُ الْهِمَمُ وَالذِّينُ ضَاعَ وَضَاعَ الْمَجْدُ وَالكَرْمُ
وَالجورُ فِي النَّاسِ لَا تَخْفَى مَعَالِمُهُ وَالْعَدْلُ مِنْ دُونِهِ الْأَسْتَارُ وَالظُّلْمُ
وَكَأَنَّ مَنْ تَابَعَ الشَّيْطَانَ^(٢) مُحْتَرَمٌ وَكُلُّ مَنْ عَبَدَ الرَّحْمَنَ مُهْتَضَمٌ^(٣)
فالمتمسك بالسنة حق التمسك في هذا الزمان غريب بين الناس يُشار إليه
بالأصابع لتباین منهجه مع مناهجهم وطريقه مع طريقهم وسبيله مع سبيلهم.
قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين [ج٣ ص٢٠٩] : (فإذا أراد المؤمن
الذي قد رزقه الله بصيرة في دينه ، وفقهاً في سنة رسوله ، وفهماً في كتابه ،
وأراه ما الناس فيه من الأهواء والبدع والضلالات ، وتَنَكَّبَهُمْ عن الصراط
المستقيم ، الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ، فإذا أراد أن يسلك هذا
الصراط فليُوطِنَ نفسه قدح الجُهَّال ، وأهل البدع فيه وطعنهم عليه ، وإزرائهم
به ، وتنفير الناس عنه ، وتحذيرهم منه ... إن دعاهم إلى ذلك - إلى تحكيم الكتاب
والسنة وأثار السلف - وقدح فيما هم عليه - من الهوى - فهناك

(١) انظر المصدر السابق [ص٧٣] .

(٢) تابع الشيطان أهل التحزب فوجدوا من يهتف لهم ، ومن ينصرهم ممن هتف لهم ، وأهل
السنة لا يجدون من يذب عنهم وعن عرضهم لكن ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾

(٣) انظر البدر الطالع للشوكاني [ج١ ص٢٨٥] .

تقوم قيامتهم ، ويبغون له الغوائل ، وينصبون له الحبال ... فهو غريب في دينه لفساد أديانهم ، غريب في تمسكه بالسنة لتمسكهم بالبدع ، غريب في اعتقاده لفساد عقائدهم ، غريب في صلاته ، لسوء صلاتهم ، غريب في طريقه ، لضلاله وفساد طرقهم ، غريب في نسبه ، لمخالفة نسبهم ، غريب في معاشرته لهم لأنه يعاشرهم على ما لا تهوى أنفسهم .

وبالجملة : فهو غريب في أمور دنياه وآخرته لا تجد من العامة مساعداً ، ولا معيناً ، فهو عالم بين جهال صاحب سنة بين أهل البدع ، داع إلى الله ورسوله بين دعاة إلى الأهواء والبدع ، أمر بالمعروف ناه عن المنكر بين قوم المعروف لديهم منكر والمنكر معروف .(اهـ

والغريب صاحب صلاح ودين بين قوم فاسدين ، وصاحب علم ومعرفة بين قوم جهال ، وصاحب صدق وإخلاص بين أهل كذب ونفاق .

قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين [ج٣ص٢١١] : (... وهو رجل صالح في زمان فاسد بين قوم فاسدين أو عالم بين قوم جاهلين أو صديق بين قوم منافقين).اهـ

وقال الطحاوي رحمه الله في مشكل الآثار [ج١ص٢٩٩] : (الإسلام دخل على أشياء ليست من أشكاله ، فكان بذلك معها غريباً لا يعرف ، كما يقال لمن نزل على قوم لا يعرفونه إنه غريب بينهم) . اهـ

وقال الأجرى رحمه الله في الغرباء [ص٢٣] : (إن الأهواء المضلة تكثر ، فيضل بها كثير من الناس ، ويبقى أهل الحق الذين هم على شريعة الإسلام غرباء في الناس).اهـ

فلذلك بيّن النبي ﷺ أن الإسلام سيرجع إلى الصفة التي كان عليها ابتداءه ،
وهي اغتراب أهله بقتلهم بين أهل الباطل .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بدأ
الإسلام غريباً ، وسيعود كما بدأ غريباً ، فطُوبَى للغُرَبَاءِ) .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج١ص١٣٠] وابن ماجه في سننه
[ج٢ص١٣٢٠] وأحمد في المسند [ج٢ص٣٨٩] وأبو عوانة في صحيحه
[ج١ص١٠١] وابن منده في الإيمان [ج١ص٥٢١] والآجري في الغرباء
[ص٢٠] والبيهقي في الزهد الكبير [ص١١٥] والخطيب في تاريخ بغداد
[ج١١ص٣٠٧] وفي شرف أصحاب الحديث [ص٢٣] وفي الموضح
[ج١ص١٤١] والطبراني في المعجم الكبير [ج٦ص٢٠٢] وفي المعجم الصغير
[ج١ص١٠٤] والدولابي في الكنى [ج١ص١٩٢] وابن عدي في الكامل
[ج٢ص٤٦٢] والقضاعي في مسند الشهاب [ج٢ص١٣٨] وابن أبي شيبة في
المصنف [ج١٣ص٢٣٧] والطحاوي في مشكل الآثار [ج١ص٢٩٨] وبحشل في
تاريخ واسط [ص١٤٦] والخليلي في الإرشاد [ج٢ص٦٥٨] وتمام في الفوائد
[ج٥ص١١٣] من عدة طرق عنه به.

قوله (بدأ الإسلام غريباً) أي عند بدء الدعوة في مكة ، وموقف المشركين
منها ، ووقوفهم ضد دعوة النبي ﷺ ومحاربتهم إياه ، واستنكارهم ما جاء به من
الحق .

وقوله (وسيعود غريباً كما بدأ) أي بالتدرج ، حيث تضعف قواعد الدين ، وتنسى أحكامه ، وتذهب معالمه وسننه وتستبدل السنن بالبدع والمحدثات ، وتصبح البدع شرعاً يُتبع ، فينكر على أهل السنة ، ومحبيها ما هم عليه ، لغرابة ذلك عليهم ، وطول العهد بينهم وبين ما قبلهم^(١).

قال ابن مسعود رضي الله عنه : (كيف أنتم إذا لبستكم قننة ؟ يهرم فيها الكبير ، ويربُو فيها الصغير ، ويتخذها الناس سنة ، فإذا غُيرت ، قالوا : غُيرت السنّة ، قالوا : ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : إذا كثر قُرأؤكم ، وقتت فقهاؤكم ، وكثرت أمراؤكم ، وقتت أمناؤكم ، واتمست الدنيا بعمل الآخر، زاد في رواية : وتفقه لغير الدين) .

أثر صحيح

أخرجه الدارمي في سننه [ج ١ ص ٦٤] والحاكم في المستدرک [ج ٤ ص ٥١٤] وأبو نعيم في الحلية [ج ١ ص ١٣٦] بإسناد صحيح .

فآخر الزمان فإن أهله غرباء كما كان الإسلام عند بدء الدعوة النبوية في مكة، وما لاقاه المسلمون من المعارضة والمحاربة من أهل الشرك والأوثان ، فإن أهل الحق يلاقون في آخر الزمان المحاربة والإنكار من مخالفيهم من أهل الكفر وأهل الأهواء والبدع .

قال ابن رجب رحمه الله في كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة [ص ٢٨] : (وهم في آخر الزمان الغرباء المذكورون في هذه الأحاديث : الذين يُصلون إذا فسد الناس ، وهم الذين يُصلحون ما أفسدَ الناس من السنّة ، وهم الذين يفرّون

(١) انظر الفتن للشمري [ص ١٠٢] .

بدينهم من الفتن ، وهم النُّزاع من القبائل ، لأنهم قَلُّوا ، فلا يوجد في كل قبيلة منهم إلا الواحد والاثنان ، وقد لا يوجد في بعض القبائل منهم أحدٌ كما كان الداخلون في الإسلام في أول الأمر كذلك وبهذا فسَّر الأئمة هذا الحديث .

قال الأوزاعي رحمه الله : (في قوله صلى الله عليه وسلم : (بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ) أما إنه ما يذهب الإسلام ولكن يذهب أهل السنَّة حتى ما يبقى في البلد منهم إلا رجل واحد) .

ولهذا المعنى يوجد في كلام السلف كثيراً مدح السنَّة ووصفها بالغرابة ووصف أهلها بالقلَّة ...

وقال يونس بن عبيد رحمه الله : (ليس شئٌ أغربُ من السنَّة وأغرب منها من يعرفها)^(١) ...

ومراد هؤلاء الأئمة بالسنَّة طريقةُ النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه السالمة من الشبهات والشهوات ولهذا وُصِفَ أهلها بالغرابة في آخر الزمان لقلتهم وغربتهم فيه ... وفي هذا إشارة إلى قلَّة عددهم وقلَّة المستجيبين لهم والقابلين منهم وكثرة المخالفين لهم والعاصين لهم ، ولهذا جاء في آحاديث متعددة مدحُ المتمسك بدينه في آخر الزمان وأنه كالقابض على الجمر ، وأن للعامل منهم أجر خمسين ممن قبلهم ، لأنهم لا يجدون أعواناً في الخير .

(١) أثر صحيح .

أخرجه اللالكاني في الاعتقاد [ج١ص٥٨] وأبو نعيم في الحلية [ج٣ص٢١].

وهؤلاء الغرباء قسمان :

أحدهما : من يُصلح نفسه عند فساد الناس .

والثاني : من يُصلح ما أفسد الناس ، وهو أعلى القسامين وهو أفضلهما ...

فوصف في هذا الحديث المؤمن العالم بالسنة الفقيه في الدين بأنه سيكون في آخر الزمان عند فساده مقهوراً ذليلاً لا يجد أعواناً ولا أنصاراً ... وإنما ذلّ المؤمن آخر الزمان لغربته بين أهل الفساد من أهل الشبهات والشهوات ، فكلهم يكرهه ويؤذيه لمخالفة طريقته لطريقتهم ومقصوده لمقصدهم ومباينته لما هم عليه .. وقد كان السلف قديماً يصفون المؤمن بالغريبة في زمانهم (...). اهـ

ومهما بلغت غربة الإسلام في زماننا فنحن على يقين أن الله مظهر دينه ،
ومنجز وعد الذي وعد^(١).

قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾^(٢).

فالحق أبلج والباطل لجلج ، فإنه ينبغي على أهل الحق أن يدركوا أن العاقبة له ولهم كما قال سبحانه : ﴿ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ... ومهما يحاول الخصوم من تعويق فلن يفلحوا ﴿ وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ .

(١) انظر عودة إلى السنة للشيخ علي الأثري [ص١٨] .

(٢) سورة التوبة آية [٣٣] .

قال الإمام سهل بن عبدالله التستري رحمه الله : (عليكم بالأثر والسنة فإني أخاف أنه سيأتي عن قليل زمان إذا ذكر إنسان النبي ﷺ والافتداء به في جميع أحواله ذمؤه ونفروا عنه وتبرؤوا منه ، وأذئوه وأهانوه).

قال العلامة سليمان بن عبد الله رحمه الله في تيسير العزيز الحميد [ص ٦١]:
(رحم الله سهلاً ما أصدق فراسته ، فلقد كان ذلك وأعظم ، وهو أن يكفر الإنسان بتجريد التوحيد والمتابعة ، والأمر بإخلاص العبادة لله ، وترك عبادة ما سواه والأمر بطاعة رسول الله ﷺ وتحكيمه في الدقيق والجليل). اهـ.
وهذا المسلم الحق المتجرد للتوحيد والمتابعة ، هو الغريب حقاً بين أهل الهوى ، وكلما قوي إيمان العبد وتمسكه بالسنة قويت غربته .

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(يأتي على الناس زمان ، الصابر فيهم على دينه كالتقابض على الجمر) .

حديث حسن

أخرجه الترمذي في سننه [ج ٤ ص ٥٢٦] وفي العلل الكبير [ج ٢ ص ٨٣١]
وابن بطة في الإبانة [ج ١ ص ١٩٦] وابن عدي في الكامل [ج ٥ ص ١٧١١]
والعطار في الاعتقاد [ص ٨٧] من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا عمر بن شاکر عن أنس به .

قلت : وهذا سنده حسن في المتابعات والشواهد .

وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن^(١) .

(١) راجعها في كتاب القابضين على الجمر للشيخ سليم الهلالي .

وعن أبي أمية الشيباني قال : (أتيت أبا ثعلبة الخُشَنِيّ فقلت : يا أبا ثعلبة كيف تصنع في هذه الآية ؟ قال : أية آية ؟ قلت : قول الله تعالى (لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) قال : أما والله لقد سألت عنها خبيراً ، سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بل انتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليكم بنفسك ، ودع أمر العوام ، فإن من ورائكم أياماً ، الصبر فيهنّ مثل قبض على الجمر، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله) .

حديث حسن

أخرجه أبو داود في سننه [ج٤ص١٢٣] والترمذي في سننه [ج٥ص٢٢٥] والبخاري في خلق أفعال العباد [ص٧٤] وابن ماجه في سننه [ج٢ص١٣٣٠] والطبري في جامع البيان [ج٧ص٦٢] والحاكم في المستدرک [ج٤ص٣٢٢] وابن أبي الدنيا في الصبر [ص١٩] وفي الأمر بالمعروف [ص٤١] وأبو نعيم في الحلية [ج٢ص٣٠] والمقدسي في الأمر بالمعروف [ص١٩] والبغوي في شرح السنة [ج١٤ص٣٤٧] وفي معالم التنزيل [ج٢ص٧٢] والطحاوي في مشكل الآثار [ج٢ص٦٤] وابن وضاح في البدع [ص١٦٠] وابن حبان في صحيحه [ج١ص٣٠١] والطبراني في المعجم الكبير [ج٢٢ص٢٢٠] وفي مسند الشاميين [ج١ص٤٢٨] وابن بطة في الإبانة [ج٢ص٥٨٩] والبيهقي في سننه [ج١٠ص٩٢] وفي شعب الإيمان [ج٦ص٨٣] وفي الاعتقاد [ص٢٥٢] وفي

الآداب [ص ١٣٤] وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ [ص ٢٨٦] والداني في الفتن [ق/٦٤٢/ط] والمروزي في السنة [ص ١٤] والهروي في ذم الكلام [ق/١٣٣/ط] والجصاص في أحكام القرآن [ج٢ص٤٨٧] من طريق عتبة بن أبي حكيم عن عمرو بن جارية عن أبي أمية به.

قلت : وهذا سنده حسن في المتابعات والشواهد .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد .

وله شواهد يتقوى بها ^(١).

قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين [ج٣ص٢٠٧] : (فكيف لا يكون المؤمن السائر إلى الله على طريق المتابعة غريباً بين هؤلاء الذين قد اتبعوا أهواءهم ، وأطاعوا شُحَّهم وأعجب كل منهم برأيه ... وهذا الأجر العظيم إنما هو لغرخته بين الناس والتمسك بالسنة بين ظلمات أهوائهم وآرائهم) اهـ .

وقال ابن تيمية رحمه الله في دقائق التفسير [ج٣ص٨٦] : (.... فإذا قوي أهل الفجور ^(٢) حتى لا يبقى لهم إصغاء إلى البر يُؤذون الناهي لغلبة الشح والهوى والعُجب سقط التغيير باللسان في هذه الحال ، وبقي بالقلب ، والشح : هو شدة الحرص التي توجب البخل والظلم ، وهو منع الخير وكراهته ، والهوى المتبع : في إرادة الشر ومحبهه ، والإعجاب بالرأي : في العقل والعلم .

(١) راجعها في كتاب (القابضين على الجمر) للشيخ سليم الهلالي .

(٢) أصحاب الأهواء وهؤلاء لهم غربة مذمومة ، أهل وحشة على كثرتهم .

قال ابن القيم في مدارج السالكين [ج٣ ص٢٠٩] بعدما ذكر غربة محمودة قال : (غربة مذمومة ، وهي غربة أهل الباطل وأهل الفجور بين أهل الحق ، فهي غربة بين حزب الله المفلحين ، وإن كثر أهلها فهم غرباء على كثرة أصحابهم وأشباعهم ، أهل وحشة على كثرة مؤنسهم...) اهـ

فذكر فساد القوى الثلاث التي هي العلم والحب والبغض ، كما في الحديث الآخر : (ثلاثٌ مُهْلِكَاتٌ ، شُحُّ مَطَاعٍ ، وَهَوَىٰ مُتَّبِعٌ ، وَإِعْجَابُ المرءِ بِنَفْسِهِ) ، وبإزائها الثلاث المنجيات : (خَشْيَةُ اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَالْقَصْدُ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى ، وَكَلِمَةُ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا)^(١).

وهي التي سألتها في الحديث الآخر : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا ، وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى)^(٢).

فخشية الله بإزاء اتباع الهوى ، فإن الخشية تمنع ذلك ، كما قال : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ ﴾^(٣) .
والقصد في الفقر والغنى بإزاء الشح المطاع .

وكلمة الحق في الغضب والرضا بإزاء إعجاب المرء بنفسه .
وما ذكره الصديق ظاهر ؛ فإن الله قال : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ۗ أَيُّ : الزموها وأقبلوا عليها ، ومن مصالح النفس فعل ما أمرت به من الأمر والنهي .
وقال : ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ۗ ﴾ وإنما يتم الاهتداء إذا أطيع الله ، وأدى الواجب من الأمر والنهي وغيرهما ؛ ولكن في الآية فوائد عظيمة :

(١) حديث حسن لغيره ، وهو مروى عن جماعة من الصحابة وأساتيده لا تسلم من ضعف .

(٢) حديث صحيح .

أخرجه النسائي في سننه [ج٣ص٥٤] وغيره من عدة طرق عن عمار بن ياسر به .

(٣) سورة النازعات آية [٤٠] .

أحدها : أن لا يخاف المؤمن من الكفار والمنافقين فإنهم لن يضروه إذا كان مهتدياً .

الثاني : أن لا يحزن عليهم ولا يجزع عليهم ، فإن معاصيهم لا تضره إذا اهتدى ، والحزن على ما لا يضر عبث ، وهذان المعنيان مذكوران في قوله :
﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾^(١) .

الثالث : أن لا يركن إليهم ، ولا يمد عينه إلى ما أوتوه من السلطان والمال والشهوات ، كقوله : ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) .

فنهاه عن الحزن عليهم والرغبة فيما عندهم في آية ، ونهاه عن الحزن عليهم والرغبة منهم في آية ، فإن الإنسان قد يتألم عليهم ومنهم إما راغباً وإما راهباً .

الرابع : أن لا يعتدي على أهل المعاصي بزيادة على المشروع في بغضهم أو ذمهم ، أو نهيبهم أو هجرهم ، أو عقوبتهم ؛ بل يقال لمن اعتدى عليهم عليك نفسك لا يضرك من ضل إذا اهتديت ، كما قال : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ ﴾^(٣) .
وقال : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾^(٤) .

(١) سورة النحل آية [١٢٧] .

(٢) سورة الحجر آية [٨٨] .

(٣) سورة المائدة آية [٨] .

(٤) سورة البقرة آية [١٩٠] .

وقال : ﴿ فَإِنِ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(١).

فإن كثيراً من الأمرين الناهين قد يتعدى حدود الله إما بجهل وإما بظلم ، وهذا باب يجب التثبت فيه ، وسواء في ذلك الإنكار على الكفار والمنافقين والفاسقين والعاصين .

الخامس : أن يقوم بالأمر والنهي على الوجه المشروع من العلم والرفق ، والصبر ، وحسن القصد ، وسلوك السبيل القصد فإن ذلك داخل في قوله :

﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ .

وفي قوله : ﴿ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ﴾ .

فهذه خمسة أوجه تستفاد من الآية لمن هو مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفيها المعنى الآخر . وهو إقبال المرء على مصلحة نفسه علماً وعملاً ، وإعراضه عما لا يعنيه ، كما قال صاحب الشريعة : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)^(٢).

ولا سيما كثرة الفضول فيما ليس بالمرء إليه حاجة من أمر دين غيره وديناه ، لا سيما إن كان التكلم لحسد أو رئاسة .

وكذلك العمل ؛ فصاحبه إما معتد ظالم ، وإما سفيه عابث ، وما أكثر ما يصور الشيطان ذلك بصورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله ، ويكون من باب الظلم والعدوان .

- (١) سورة البقرة آية [١٩٣] .
 (٢) حديث ضعيف ، وقد استوفيت تخريجه في الأضواء السماوية في تخريج أحاديث الأربعين النووية [ص ١٠٠] .

فتأمل الآية في هذه الأمور من أنفع الأشياء للمرء ، وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة : علمائها ، وعُبَادَها ، وأمرائها ، ورؤسَاؤها وجدت أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل :

كما بغت الجهمية على المُستَنَّة في محنة الصفات والقرآن ؛ محنة أحمد وغيره .

وكما بغت الرافضة على المُستَنَّة مرات متعددة .

وكما بغت الناصبة على علي وأهل بيته .

وكما قد بغت المشبهة على المنزهة .

وكما قد بغت بعض المستنة إما على بعضهم ، وإما على نوع من المبتدعة بزيادة على أمر الله به وهو الإسراف المذكور في قولهم : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا ﴾^(١) .

وبإزاء هذا العدوان تقصير آخرين فيما أمروا به من الحق ، أو فيما أمروا به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه الأمور كلها ، فما أحسن ما قال بعض السلف :

ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين - لا يبالي بأيهما ظفر : غلو

أو تقصير .

فالمعين على الإثم والعدوان بإزائه تارك الإعانة على البر والتقوى ، وفاعل
المأمور به وزيادة منهي عنها بإزائه تارك المنهي عنه وبعض المأمور به ، والله
يهدينا الصراط المستقيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .(هـ)

(١) سورة آل عمران آية [١٤٧] .

وقال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين [ج٣ص٢٠٦] : (وأهل هذه
الغربة ، هم أهل الله حقاً فإنهم لم يأووا إلى غير الله ، ولم ينتسبوا إلى غير رسول
الله ﷺ ، ولم يدعوا إلى غير ما جاء به ، وهم الذين فارقوا الناس أحوج ما كانوا
إليهم ، فإذا انطلق الناس يوم القيامة مع آلهتهم ، بقُوا في مكانهم ، فيقال لهم :
ألا تنطلقون حيث انطلق الناس ؟ فيقولون : فارقنا الناس ، ونحن أحوج إليهم منا
اليوم وإنا ننتظر ربنا الذي كنا نعبده) فهذه الغربة لا وحشة على صاحبها بل
هو آنس ما يكون إذا استوحش الناس ، وأشد ما تكون وحشته إذا استأنسوا ،
فوليه الله ورسوله والذين آمنوا ، وإن عاداه أكثر الناس وجفوه .(هـ)
قلت : وهؤلاء هم الغرباء .

وقال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين [ج٣ص٢٠٧] : (القابضون على
الجمر حقاً ، وأكثر الناس لانم لهم ، فلغربتهم بين هذا الخلق يعُدُونَهُمْ أهل
شدوذ وبدعة ومفارقة للسواد الأعظم .)هـ

وقال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين [ج٣ص٢٠٦] : (ومن صفات
هؤلاء الغرباء - الذين غبطهم النبي ﷺ - التمسك بالسنة إذا رغب الناس عنها ،
وترك ما أحدثوه ، وإن كان هو المعروف عندهم ، وتجريد التوحيد ، وإن أنكر ذلك
أكثر الناس ، وترك الانتساب إلى أحد غير الله ورسوله لا شيخ ولا طريقة ولا مذهب

ولا طائفة ، بل هؤلاء الغرباء منتسبون إلى الله بالعبودية له وحده ، وإلى رسوله بالاتباع لما جاء به وحده ، وهؤلاء القابضون على الجمر حقاً وأكثر الناس لانم لهم . فلغربتهم بين هذا الخلق يعدونهم أهل شذوذ وبدعة ، ومفارقة للسواد الأعظم (. اهـ

وقال الآجري رحمه الله في الغرباء [ص ٣٨] : (من أحب أن يبلغ مراتب الغرباء فليصبر على جفاء أبويه وزوجته وإخوانه وقربته .

فإن قال قائل : فلم يجفوني وأنا لهم حبيب وغمهم لفقدي إياهم إياي شديداً؟ قيل : لأنك خالفتهم على ما هم عليه من حبه الدنيا وشدة حرصهم عليها ، ولتتمكن الشهوات من قلوبهم ما يباليون ما نقص من دينك ودينهم إذا سلمت لهم بك دنياهم ، فإن تابعتهم على ذلك كنت الحبيب القريب ، وإن خالفتهم وسلكت طريق أهل الآخرة باستعمالك الحق جفا عليهم أمرك^(١) ، فالأبوان متبرمان بفعلك ، والزوجة بك متضجرة فهي تحب فراقك ، والإخوان والقرابة فقد زهدوا في لقائك ، فأنت بينهم مكروب محزون ، فحينئذ نظرت إلى نفسك بعين الغربة فأنت ما شاكك من الغرباء ، واستوحشت من الإخوان والأقرباء ، فسلكت الطريق إلى الله الكريم وحدك ، فإن صبرت على خشونة الطريق أياماً يسيرة واحتملت الذل والمداراة مدة قصيرة وزهدت في هذه الدار الحقيرة أعقبك الصبر أن ورد بك إلى دار العافية ، أرضها طيبة ورياضها خضرة ، وأشجارها مثمرة ، وأنهارها عذبة ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾ وأهلها فيها مخلدون ﴿ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ ﴾ . اهـ

١) لكن لا ضرر على أهل التوحيد والسنة من جعجة المرجفين ، ولمز المبطلين فصيحهم كمثل دخان ، وهذه سنة الله في عباده المؤمنين ، وما على المسلم إلا الصبر والاحتساب حتى يجعل الله له فرجاً ومخرجاً وليتأسى بمن قبله فقد تناولتهم الألسنة البذيئة من أعدائهم وخصومهم وأخرجوا من ديارهم وأوطانهم كما جرى ذلك لأنمة الإسلام وهُدأة الأنام فكيف بمن كان في آخر الزمان مع غربة الدين بين الأنام .

وقال الأجرى رحمه الله في الغرباء [ص٧٩] : (الغرباء في وقتنا هذا من

أخذ بالسنن وصبر عليها وحذر البدع وصبر عنها ، واتبع آثار من سلف من أئمة المسلمين وعرف زمانه وشدة فساد أهله فاستغنى بإصلاح شأنه من حفظ جوارحه وترك الخوض فيما لا يعنيه وعمل في إصلاح كسرتة وكان طلبه من الدنيا ما فيه كفايته في ترك الفضل الذي يطغيه ، ودارى أهل زمانه ولم يداهنهم وصبر على ذلك فهذا غريب ، من يأنس إليه من العشيرة والإخوان قليل ولا يضره ذلك .

فإن قال قائل : افرق لنا بين المداراة والمداهنة . قيل له : المداراة يثاب عليها

العاقل ويكون محموداً بها عند الله - عز وجل - وعند من عقل عن الله عز وجل ، هو الذي يداري جميع الناس الذين لا بد له منهم ومن معاشرتهم ، لا يبالي ما نقص من دنياه وما انتهك به من عرضه بعد أن يسلم دينه ، فهذا رجل كريم غريب في زمانه .

والمداهنة : فهو الذي لا يبالي ما نقص من دينه إذا سلمت له دنياه قد هان

عليه ذهاب دينه وانتهاك عرضه بعد أن سلمت له دنياه ، فهذا فعل مغرور ، فإذا

عارضه عاقل فقال : هذا لا يجوز لك فعله ، قال : نداري ، فيكسبوا المداهنة

المحرمة اسم المداراة ، وهذا غلط كبير من قائله فاعلم ذلك) . اهـ

قلت : وفي الحديث (**مُدَارَاة النَّاسِ صَدَقَةٌ**) . فالمؤمن يُدَارِي ولا يُمَارِي ويُدَاهِن .

قال ابن بطال رحمه الله: (**المداراة من أخلاق المؤمنين ، وهي خفض الجناح للناس ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول وذلك من أقوى أسباب الألفة ، وظن بعضهم أن المداراة هي المداهنة فغلط ، لأن المداراة مندوب إليها ، والمداهنة محرمة ، والفرق بين المداهنة من الدهان وهو الذي يظهر على الشئ ويستتر باطنه ، وفسرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق وإظهار الرضى بما هو فيه من غير إنكار عليه ، والمداراة : هي الرفق بالجاهل في التعليم وبالفاسق في النهي عن فعله ، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه ، والإنكار عليه بلطف القول والفعل ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك) (١) . اهـ**

وقال ابن حجر رحمه الله في الفتح [ج١٠ص٥٢٨] : (**باب المداراة بين الناس ، هو بغير همز ، وأصله الهمز ، لأنه من المدافعة ، والمراد به الدفع برفق**) . اهـ

وقال الشيخ بكر أبو زيد في حلية طالب العلم [ص٦٥] : (**المداراة لا المداهنة : المداهنة خلق منحط أما المداراة فلا ، لكن لا تخلط بينهما فتحملك المداهنة إلى حصار النفاق مجاهرة ، والمداهنة هي التي تمس دينك**) . اهـ

وأصحاب المداهنة هم أصحاب الأهواء ، وإنما يكثرون ويظهرون إذا قلَّ العلم وفشا الجهل ، وفيهم يقول ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى [ج٢٨ص٢١٣] : (**فإن هذا الصنف يكثرون ويظهرون إذا كثرت الجاهلية وأهلها ، ولم يكن هناك من أهل**

العلم بالنبوة والمتابعة لها ، من يظهر أنوارها الماحية لظلمة الضلال ، ويكشف ما في خلافها من الإفك والشرك والمحال). اهـ.

(١) انظر الفتح لابن حجر [ج ١٠ ص ٥٢٨] .

فإذا اشتدَّ ساعدك في العلم فاقم المبتدع وبدعته بلسان الحجة والبيان والسلام^(١).

فالزم السبيل ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ .
قال تعالى : ﴿ فَلَا تَطْعِ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ ﴿٨﴾ وَدُّوا لَوْ تَدَّهَنُ
فَيْدِهْنُونَ ﴿١٠﴾^(٢).

وقال تعالى : ﴿ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا
عَظِيمًا ﴾^(٣).

فالمسلم حاسم في موقفه من الدين لا يدهن ولا يلين^(٤).

لأن الله أمرنا بطاعته وبطاعة رسوله ﷺ ، فلا يحل مخالفتها إذ أنه عين الضلال وعين المهادة لله ورسوله ﷺ .

وقد عمَّت البلوى في هذا الزمان ، فلا يقبل الكثير منهم إلا آراء الرجال أما الكتاب والسنة فقد رغب عنهما الكثير ممن سفه نفسه وأعلن عليها بالفجور ولا يعوّل عليهما إلا عند الحاجة !!! .

وقد أقسم الله بنفسه في سورة النساء أنهم لا يؤمنون حتى يحكمون النبي

(١) انظر حلية طالب العلم للشيخ بكر بن عبد الله [ص ٣٢] .

(٢) سورة القلم آية [٨-٩] .

(٣) سورة النساء آية [٢٧] .

(٤) انظر القابضون على الجمر للشيخ سليم الهلالي [ص ٥٠] .

ﷺ في جميع الأمور فقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١) .

وهذا هو مصدر إصرار المسلم على المضى في الطريق المملوء بالجمر ، يتعرض لأصناف العذاب فيتضاعف له الأجر ، ويتساقط من حوله الخاذلون فيكون قائد الصبر وإنه لموكب لن ينقطع أبداً حتى يتم الله نوره ، ويكبت الباطل وشروه (٢) .

قلت : ولو كره الحزبيون .

قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين [ج٣ ص ٢٠٣] : (قال شيخ الإسلام [باب الغربة] قال الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ (٣) .

استشهاده بهذه الآية في الباب : يدل على رسوخه في العلم والمعرفة ، وفهم القرآن . فإن الغرباء في العالم : هم أهل هذه الصفة المذكورة في الآية . وهم الذين أشار إليهم النبي ﷺ في قوله : (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى

للغرباء ، قيل : ومن الغرباء يا رسول الله ؟ قال : الذين يصلحون إذا فسد الناس

.(

(١) سورة النساء آية [٦٥] .

(٢) انظر القابضون على الجمر للشيخ سليم الهلالي [ص٩] .

(٣) سورة هود الآية [١١٦] .

فهؤلاء هم الغرباء الممدوحون المَغْبُوطُونَ ، ولقنتهم في الناس جداً :
سمئوا غرباء فإن أكثر الناس على غير هذه الصفات ، فأهل الإسلام في الناس
غرباء . والمؤمنون في أهل الإسلام غُرَبَاء ، وأهل العلم في المؤمنين
غُرَبَاء^(١) . وأهل السنة - الذين يميزونها من الأهواء والبدع - فهم غرباء .
والداعون إليها الصابرون على أذى المخالفين : هم أشد هؤلاء غربة . ولكن
هؤلاء هم أهل الله حقاً . فلا غربة عليهم . وإنما غربتهم بين الأكثرين ، الذين قال
الله عز وجل فيهم: ﴿ وَإِنْ تَطِعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ ﴾^(٢) فأولئك هم الغرباء من الله ورسوله ودينه . وغربتهم هي الغربة
المُوحِشَة وإن كانوا هم المعروفين ...

وكيف لا تكون فرقة واحدة قليلة جداً ، غريبة بين اثنتين وسبعين فرقة .
ذات أتباع ورناسات ، ومناصب وولايات . ولا يقوم لها سوق إلا بمخالفة ما جاء
به الرسول ﷺ ؟

فإن نفس ما جاء به : يضاد أهواءهم ولذاتهم ، وما هم عليه من الشبهات
والبدع التي هي منتهى فضيلتهم وعملهم ، والشهوات التي هي غايات مقاصدهم
وإراداتهم) . اهـ

وقال الأجرى رحمه الله في الغرباء [ص٢٤] : (فإن قال قائل : ما معنى قول

النبي صلى الله عليه وسلم ؟ بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ) .

- (١) وهل يكون إيمان صادق بلا علم ؟ أو يكون إيمان صادق بلا محاربة للبدع والأهواء ؟ دعوة إلى هدى الله وجهاد في سبيله وطاعة رسوله ، وصبر على الأذى في مرضاته .
(٢) سورة الأنعام الآية [١١٦] .

قيل له : كان الناس قبل أن يُبعث النبي ﷺ أهل أديان مختلفة : يهود ونصارى ومجوس وعبدة أوثان ، فلما بُعث النبي ﷺ كان من أسلم من كل طبقة منهم غريباً في حيته ، غريباً في قبيلته ، مستخفياً بإسلامه ، قد جفأه الأهل والعشيرة ، فهو عنهم ذليل حقير ، محتمل للجفاء ، صابر على الأذى حتى أعز الله عز وجل الإسلام وكثر أنصاره ، وعلا أهل الحق وانقمع أهل الباطل ، فكان الإسلام في ابتدائه غريباً بهذا المعنى ، وقوله ﷺ (وسيعود غريباً) معناه - والله أعلم - أن أهل الأهواء المضلة تكثر فيضل بها كثير من الناس ويبقى أهل الحق الذين هم على شريعة الإسلام غرباء في الناس ، ألم تسمع إلى قول النبي ﷺ : (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ، فقيل من هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي)^(١) . اهـ

وقال الأجرى رحمه الله في الغرباء [ص٢٧] : (فإذا أراد المؤمن العاقل الذي

قد فقهه الله عز وجل في الدين وبصره عيوب نفسه وفتح له ما الناس عليه ورزقه معرفة بالتمييز بين الحق والباطل وبين الحسن والقبيح وبين الضار والنافع ، وعلم ما له مما عليه ، إذ ألزم نفسه العمل بالحق بين ظهرائه من قد جهل

الحق بل الغالب عليهم اتباع الهوى ، لا يبالون ما نقص من دينهم إذا سلمت لهم دنياهم ، فإذا نظروا إلى من يخالفهم على طريقتهم ثقل ذلك عليهم فمقتوه وخالفوه

(١) حديث حسن .

أخرجه الترمذي في سننه [ج ص] والحاكم في المستدرک [ج١ص١٢٢٩] والطبراني في المعجم الصغير [ج١ص٢٥٦] والآجري في الشريعة [ص١٥] وابن وضاح في البدع [ص٨٥] وقال الترمذي : حديث حسن .

وطلبوا له العيوب ، فأهله به متضجرون ، وإخوانه به منتقلون ومعاملوه به غير راغبين في معاملته ، وأهل الأهواء على غير مذهب الحق مخالفون فصار غريباً في دينه لفساد دين أكثر الخلق ، غريباً في معاملته لكثرة فساد معاش أكثر الخلق ، غريباً في مؤاخاتة وصحبته لكثرة فساد صحبة الناس مؤاخاتهم ، غريباً في جميع أمور الدنيا والآخرة ، لا يجد على ذلك مساعداً يفرح به ولا مؤانساً يسكن إليه فمثل هذا غريب مستوحش لأنه صالح بين فساق ، وعالم بين جهال ، حليم بين سفهاء ، يصبح حزيناً كثير غمه ، قليل فرحه ، كأنه مسجون ، كثير البكاء ، كالغريب الذي لا يعرف ولا يأنس به أحد ، يستوحش به من لا يعرفه ، فهذا معنى قوله ﷺ : (وسيعود غريباً كما بدأ) . اهـ

قال ابن القيم رحمه الله في التبيان [ج٢ص٣١٨] : (قوله تعالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾) .

أقسم سبحانه ، بنفسه المقدسة ، قسماً مؤكداً بالنفى قبله ، على عدم إيمان الخلق ، حتى يُحَكِّمُوا رسوله ، في كل ما شجر بينهم ، من الأصول والفروع ، وأحكام الشرع ، وأحكام المعاد ، وسائر الصفات وغيرها .

ولم يُثَبِّتْ لهم الإيمان ، بمجرد هذا التحكيم ، حتى ينتفي عنهم الحرج ، وهو ضيق الصدر ، وتشرح صدورهم لحكمه ، كل الانشراح ، وتنفسح له كل الانفساح ، وتقبله كل القبول .

ولم يُثَبِّتْ لهم الإيمان بذلك أيضاً ، حتى يضاف إليه ، مقابلة حكمه بالرضا والتسليم ، وعدم المنازعة ، وانتفاء المعارضة والاعتراض .

فهنا ، قد يُحَكِّمِ الرجل غيره ، وعنده حرج من حكمه .

ولا يلزم من انتفاء الحرج ، الرضا والتسليم ، والانقياد ، إذ قد يحكمه وينتفي الحرج عنه في تحكيمه ، ولكن لا ينقاد قلبه ، ولا يرضى كل الرضا بحكمه .

والتسليم ، أخص من انتفاء الحرج . فالحرج ، مانع ، والتسليم ، أمر وجودي .

ولا يلزم من انتفاء الحرج ، حصوله بمجرد انتفائه إذ قد ينتفي الحرج ، ويبقى القلب فارغاً منه ومن الرضا به ، والتسليم له . فتأمله .

وعند هذا يُعلم ، أن الرب تبارك وتعالى ، أقسم على انتفاء إيمان أكثر الخلق .

وعند الامتحان تعلم : هل هذه الأمور الثلاثة موجودة في قلب أكثر من يدعي

الإسلام أم لا ؟

والله المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم). اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في الرسالة التبوكية [ص ٦٦] : (وقال تعالى :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مِؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ ، فدل هذا على أنه إذا ثبت لله ورسوله في كل مسألة

من المسائل حكم ظلي أو خبري ، فإنه ليس لأحد أن يتخير لنفسه غير ذلك الحكم فيذهب إليه ، وأتى ذلك لمؤمن ولا مؤمنة أصلاً ، فدل على أن ذلك منافٍ

للإيمان). اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في الفرقان [ص ٨٠] : (ومع هذا فكان عليه أن

يعتصم بما جاء به الرسول ﷺ ، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول ،

ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله ، بل يجعل ما ورد عليه إذا تبين له من ذلك أشياء

خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنة) . اهـ

فالذي أمرنا به عند الاختلاف هو الرجوع إلى الكتاب والسنة ، فمن وجدناه

يخالف ما جاء في الكتاب والسنة ، فإننا مأمورون بالإنكار عليه حسب

الاستطاعة^(١).

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول : (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم

يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان) .

أخرجه مسلم في صحيحه [ج ١ ص ٦٩] وأبو داود في سننه [ج ١ ص ٢٩٧]

و[ج ٤ ص ١٢٣] والترمذي في سننه [ج ٤ ص ٤٦٩] والنسائي في سننه

[ج٨ص١١١] وابن ماجه في سننه [ج١ص٤٠٦] و[ج٢ص١١٣٠] وأحمد في
المسند [ج٣ص٢٠] وابن حبان في صحيحه [ج١ص٢٦٢] وعبد الرزاق في
المصنف [ج٣ص٢٨٥] والطيالسي في المسند [ص٢٩٢] والجوزقاني في
الأباطيل

(١) انظر حكم الإنكار في مسائل الخلاف للدكتور / فضل إلهي [ص٣٤] .

[ج١ص٣٥] والبيهقي في السنن الكبرى [ج١ص٩٠] وفي شعب الإيمان
[ج١ص٦١] وعبد بن حميد في المنتخب [ص٢٨٤] وأبو يعلى في المسند
[ج٢ص٢٨٩] وابن منده في الإيمان [ج١ص٣٤١] وابن الجوزي في الحقائق
[ج٢ص٤٢٥] وأبو نعيم في الحلية [ج١ص٢٧] والعسكري في الأوائل
[ص١٢٥] وابن جماعة في مشيخته [ج٢ص٥١٠] وابن عبد البر في التمهيد
[ج١٠ص٢٥٩] وعبد الغني في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [ص٣] وابن
أبي الدنيا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [ص٥١] والأصبهاني في
الترغيب والترهيب [ج١ص٨١] والجصاص في الأحكام [ج٢ص٤٨٦] والمؤمل
بن إيهاب في جزئه [ص١٢٢] من طرق عنه .

وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ
مَخَافَةَ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ) . قال أبو سعيد : فما زال بنا
البلاء حتى قصرنا .

حديث صحيح

أخرجه الطيالسي في المسند [ص ٢٨٦] وأحمد في المسند [ج ٣ ص ٨٤] وابن حبان في صحيحه [ج ١ ص ٥١١] وابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [ص ٥٠] والبيهقي في السنن الكبرى [ج ١٠ ص ٩٠] من طريق شعبة عن قتادة سمع أبا نضرة عن أبي سعيد به .

قلت : وهذا سنده صحيح .

وقد توبع قتادة ، تابعه :

(١) سعيد بن إياس الجريري .

أخرجه أحمد في المسند [ج ٣ ص ٨٧] وابن حبان في صحيحه [ج ١ ص ٥٠٩] .
وإسناده صحيح .

(٢) سليمان بن طرخان التيمي .

أخرجه أحمد في المسند [ج ٣ ص ٥] والطبراني في المعجم الصغير [ج ٢ ص ٣٣] والأصبهاني في الترغيب والترهيب [ج ١ ص ٢١٧] .
وإسناده صحيح .

(٣) سعيد بن يزيد الأزدي :

أخرجه أحمد في المسند [ج ٣ ص ٤٤] وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده [ص ٢٧٥] .

وإسناده صحيح .

(٤) علي بن زيد بن جدعان :

أخرجه الترمذي في سننه [ج٤ص٤١٩] وابن ماجه في سننه [ج٢ص١٣٢٨] وعبد الرزاق في المصنف [ج١١ص٣٤٦] وأحمد في المسند [ج٣ص١٩] والحاكم في المستدرک [ج٤ص٥٠٥] .

وإسناده حسن في المتابعات .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(٥) المستمر بن الريان الإيادي :

أخرجه أحمد في المسند [ج٣ص٤٦] والطيالسي في المسند [ص٢٨٧] وأبو يعلى في المسند [ج٢ص٧٢] وابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [ص٥٨] .

وإسناده صحيح .

قلت : فكان السلف رضوان الله عليهم يشتمون نكيرهم على من خالف الأحاديث بالأراء والتعسّفات المريضة وربما هجروه تعظيماً للسنة وتوقيراً لها .

عن الزبير بن عربي قال : (سألت رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر فقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله ، قال قلت : رأيت إن زحمت ، رأيت إن غلبت ، قال: اجعل رأيت باليمن ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله) .

أخرجه البخاري في صحيحه [ج٣ص٤٧٥] والترمذي في سننه [ج٣ص٢٠] والنسائي في السنن الصغرى [ج٥ص٢٣١] والهروي في ذم الكلام [ج٢ص١٣]

وأحمد في المسند [ج٢ص١٥٢] والطيالسي في المسند [ص٢٥٤] من طريق حماد بن زيد عنه به .

وعند الطيالسي (اجعل رأيت مع ذلك الكوكب) .

وأخرجه الهروي في ذم الكلام [ج١ص١٣١] وابن بطة في الإبانة [ج٢ص٥١٧] بلفظ: (جعل رجل يقول لابن عمر رأيت ، رأيت ، قال : اجعل رأيت عند الثريا) .

والثريا : المراد بها النجم المعروف .

قال ابن حجر رحمه الله في الفتح [ج٣ص٤٧٥] معلقا على قول ابن عمر (اجعل رأيت باليمن) وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقي الرأي) . اهـ

وعن أيوب قال : (سأل الحكم بن عتبة ، الزهري وأنا شاهد على عدة أم ولد فقال : السنة أربعة أشهر وعشراً ، فقال الحكم : ما يقول ذلك أصحابنا ، قال : فغضب وقال : (يأتاكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تعرضون له برأيكم) قال : إن بريرة أعتقت فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد عدة الحرة) .

أثر صحيح

أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه [ج١ص٣٨٥] من طريق محمد بن أيوب أنا أبو الربيع حدثنا حماد نا أيوب به .

قلت : وهذا سنده صحيح .

وعن وكيع بن الجراح رحمه الله قال : (لا تنظروا إلى قول أهل الرأي في هذا فإن الإشعار سنة وقولهم بدعة) .

أثر صحيح

أخرجه الترمذي في سننه [ج٣ ص١٢٤] بإسناد صحيح .

وعن ابن شهاب رحمه الله قال : (سلموا لسنة ولا تعارضوها) .

أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [ج١ ص٣٨٥] بإسناد حسن .

لكن أصحاب الأهواء لا يقبلون أمثال هذه الآثار في تبيين السنة ، قال عثمان الدارمي في (الرد على الجهمية) [ص١٠٦] : (وقال بعضهم : إنا لا نقبل هذه الآثار ، ولا نحتج بها ، قلت : أجل ، ولا كتاب الله تقبلون ، رأيتم إن لم تقبلوها ، أتشكون أنها مروية عن السلف ، مأثورة عنهم ، مستفيضة فيهم ، يتوارثونها عن أعلام الناس وفقهائهم قرناً بعد قرن ؟ قالوا : نعم . قلنا : فحسبنا إقراركم بها عليكم حجة لدعوانا أنها مشهورة مروية ، تداولتها العلماء والفقهاء ، فهاتوا عنهم مثلها حجة لدعواكم التي كذبتها الآثار كلها ، فلا تقدرون أن تأتوا فيها بخبر ولا أثر ، وقد علمتم - إن شاء الله - أنه لا يستدرك سنن رسول الله ﷺ وأصحابه وأحكامهم وقضاياهم إلا بهذه الآثار والأسانيد على ما فيها من الاختلاف ، وهي السبب إلى ذلك ، والنهج الذي درج عليه المسلمون ، وكانت إمامهم في دينهم بعد كتاب الله عز وجل . منها يقتبسون العلم ، وبها يقضون ، وبها يقيمون ، وعليها يعتمدون ، وبها ينزفون ، يرثها الأول منهم الآخر ، ويبلغها الشاهد منهم الغائب ،

احتجاجاً بها ، واحتساباً في أدائها إلى من لم يسمعها، يُسَمُّونها السنن والآثار والفقهاء والعلم ، ويضربون في طلبها شرق الأرض وغربها ، يُحِلُّون بها حلال الله ويُحَرِّمون بها حرامه ، ويميزون بها بين الحق والباطل والسنن والبدع ، ويستدلون بها على تفسير القرآن ومعانيه وأحكامه ، ويعرفون بها ضلالة من ضل عن الهدى . فمن رغب عنها فإنما يرغب عن آثار السلف وهدْيهم ، ويريد مخالفتهم ليتخذ دينه هواه ، وليتأول كتاب الله برأيه خلاف ما عنى الله به .

فإن كنتم من المؤمنين ، وعلى منهاج أسلافهم ، فاقتبسوا العلم من آثارهم ، واقتبسوا الهدى في سبيله ، وارضوا بهذه الآثار إماماً ، كما رضى بها القوم لأنفسهم إماماً . فلعمري ما أنتم أعلم بكتاب الله منهم ولا مثلهم ، ولا يمكن الاقتداء بهم إلا باتباع هذه الآثار على ما تروى . فمن لم يقبلها فإنه يريد أن يتبع غير سبيل المؤمنين وقال الله تعالى : ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾^(١).

فقال قائل منهم : لا بل نقول بالمعقول ، قلنا : ها هنا ضللتكم عن سواء السبيل ، ووقعتم في تيه لا مخرج لكم منه) . اهـ

وقال الشاطبي رحمه الله في الاعتصام [ج١ص١٦٢] : (إن لفظ (أهل الأهواء) عبارة (أهل البدع) إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها ، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها ، والاستدلال على صحتها في زعمهم ، حتى عند خلافهم خلافاً ، وشبههم منظوراً فيها ، ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها . كما نقول في ألقاب الفرق من المعتزلة والقدرية والمرجئة والخوارج والباطنية ومن

أشبههم - بأنها ألقاب لمن قام بتلك النحل ما بين مستنبت لها وناصر لها ، وذاب عنها ، كلفظ (أهل السنة) إنما يطلق على ناصرها ، وعلى من استنبت على وفقها ، والحامين لدمارها .

ويرشح ذلك أن قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ﴾ يشعِر بإطلاق اللفظ على من جعل ذلك الفعل الذي هو التفريق ، وليس

(١) سورة النساء آية [١١٥] .

إلا المخترع أو من قام مقامه . كذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ﴾ فإن اتّباع المتشابه يختص بمن انتصب منصب المجتهد لا بغير .

وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : (حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم) لأنهم قاموا أنفسهم مقام المستنبت للأحكام الشرعية المقتدى به فيها .

بخلاف العوام ، فإنهم متبعون لما تقرر عند علمائهم لأنه فرضهم ، فليسوا بمتبعين للمتشابه حقيقة ، ولا هم متبعون للهوى ، وإنما يتبعون ما يقال لهم كأنناً ما كان ، فلا يطلق على العوام لفظ (أهل الأهواء) حتى يخوضوا بأنظارهم فيها ويحسنوا بنظرهم ويقبحوا . وعند ذلك يتعين لفظ أهل الأهواء وأهل البدع مدلول

واحد ، وهو أن من انتصب للابتداع ولترجيحه على غيره . وأما أهل الغفلة عن ذلك والسالكون سبيل رؤسائهم بمجرد التقليد من غير نظر فلا .

فحقيقة المسألة أنها تحتوي على قسمين : مبتدع ومقتد به . فالمقتدى به كأنه لم يدخل في العبارة بمجرد الاقتداء لأنه في حكم المتبع ، والمبتدع هو المخترع . أو المستدل على صحة ذلك الاختراع ، وسواء علينا أكان ذلك الاستدلال من قبيل الخاص بالنظر في العلم ، أو كان من قبيل الاستدلال العامي ، فإن الله سبحانه ذم أقواماً قالوا : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ فكانهم استدلوا إلى دليل جُملي ، وهو الآباء إذا كانوا عندهم من أهل العقل ، وقد كانوا على ذلك الدين ، وليس إلا لأنه صواب فنحن عليه ، لأنه لو كان خطأ لما ذهبوا إليه .

وهو نظير من يستدل على صحة البدعة بعمل الشيوخ ومن يُشار إليه بالصلاح ولا ينظر إلى كونه من أهل الاجتهاد في الشريعة أو من أهل التقليد ، ولا كونه يعمل بعلم أو بجهل . ولكن مثل هذا يُعد استدلالاً في الجملة من حيث جعل عمدة في اتباع الهوى واطراح ما سواه . فمن أخذ به فهو أخذ بالبدعة بدليل مثله ، ودخل في مسمى أهل الابتداع ، إذ كان من حق من كان هذا سبيله أن ينظر في الحق إن جاءه ، ويبحث ويتأنى ويسأل حتى يتبين له فيتبعه ، أو الباطل فيجتنبه ، ولذلك قال تعالى رداً على المحتجين بما تقدم : ﴿ قُلْ أُولُو جُنُودِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ﴾ فقال تعالى : ﴿ أُولُو كَانَ

ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿ وفي الآية الأخرى : ﴿ أَوْلَٰوْ
كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ وأمثال ذلك كثير.

وعلاوة من هذا شأنه أن يَرُدُّ خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي
أو إجمالي ، ويتعصب لما هو عليه غير ملتفت إلى غيره ، وهو عين اتباع الهوى ،
فهو المذموم حقاً . وعليه يحصل الإثم ، فإن من كان مسترشداً مال إلى الحق حيث
وجده ولم يرده ، وهو المعتاد في طالب الحق ، ولذلك بادر المحققون إلى اتباع
رسول الله ﷺ حين تبين لهم الحق .

فإن لم يجد سوى ما تقدم له من البدعة ، ولم يدخل مع المتعصبين لكنه عمل
بها ، فإن قلنا : (إن أهل الفترة معذبون على الإطلاق إذا اتبعوا من اخترع منهم ،
فالمتبعون للمبتدع إذا لم يجدوا محققاً مؤخذون أيضاً . وإن قلنا : (لا يعذبون حتى
يُتبع لهم الرسول وإن عملوا بالكفر) فهؤلاء لا يؤخذون ما لم يكن فيه محق ،
فإذ ذاك يؤخذون من حيث إنهم معه بين أحد أمرين : إما أن يتبعوه على طريق
الحق فيتركوا ما هم عليه . وإما أن لا يتبعوه فلا بد من عنادٍ ما وتعصبٍ فيدخلون إذ
ذاك تحت عبارة (أهل الأهواء) فيأثمون) . اهـ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما
أخشى عليكم بعدى الفتر ، ولكني أخشى عليكم التكاثر ، وما أخشى عليكم الخطأ
ولكني أخشى عليكم العمد) .

حديث صحيح

أخرجه ابن حبان في صحيحه [ج ٨ ص ١٦] وأحمد في المسند [ج ٢ ص ٣٠٨] والحاكم في المستدرک [ج ٢ ص ٥٣٤] والبيهقي في شعب الإيمان [ج ٧ ص ٢٨٢] من طريق جعفر بن برقان قال سمعت يزيد بن الأصم يحدث عن أبي هريرة به . قلت : وهذا سنده صحيح رجاله كلهم ثقات .

وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

وقال الهيثمي في المجمع [ج ١٠ ص ٢٢٣٦] : (رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح) .

والحديث صححه الألباني في الصحيحة [ج ٥ ص ٢٥٠] .

فائدة :

قال ابن القيم في إعلام الموقعين [ج ٤ ص ٣٠٤] : (وقد كان السلف الطيب يشتد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله ﷺ برأي أو قياس أو استحسان أو قول أحد من الناس كائناً من كان ، ويهجرون فاعل ذلك ، وينكرون على من يضرب له الأمثال ، ولا يُسَوِّغُونَ غير الانقياد له والتسليم والتلقي بالسمع والطاعة ، ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قبوله حتى يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قول فلان وفلان ، بل كانوا عاملين بقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾^(١) . وبقوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

تَسْلِيمًا ﴿١﴾ وبقوله تعالى : ﴿ أَتَبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ ﴿٢﴾ وأمثالها .

فدفعنا إلى زمان إذا قيل لأحدهم : ثبت عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا ، يقول : مَنْ قال هذا؟ ويجعل هذا دفعاً في صدر الحديث أو يجعل جهله بالقائل به حجة له في مخالفته وترك العمل به، ولو نصح نفسه لعلم أن هذا

(١) سورة الأحزاب ، آية : ٣٦

(٢) سورة النساء ، آية : ٦٥

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٦٥

الكلام من أعظم الباطل ، وأنه لا يحل له دفع سنن رسول الله ﷺ بمثل هذا الجهل ، وأقبح من ذلك عذره في جهله ، إذ يعتقد أن الإجماع منعقد على مخالفة تلك السنة ، وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين ، إذ ينسبهم إلى اتفاقهم على مخالفة سنة رسول الله ﷺ ، وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الإجماع ، وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث ، فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السنة ، والله المستعان .
ولا يعرف إمام من أئمة الإسلام البتة قال : لا نعمل بحديث رسول الله ﷺ حتى نعرف مَنْ عمل به ، فإن جهل من بلغه الحديث من عمل به لم يحل له أن يعمل به كما يقول هذا القائل....

قلت : ولا يجوز إخراج النص عن ظاهره بتأويلات فاسدة .

قال ابن القيم تابع قوله : إذا سئل عن تفسير آية من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفاسدة لموافقة

نحلته وهواه ، ومن فعل ذلك استحق المنع من الإفتاء والحجر عليه ، وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به أئمة الإسلام قديماً وحديثاً (١) . اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين [ج٤٨ص١٤٨] : (فصل : في جواز الفتوى بالآثار السلفية ، والفتاوى الصحابية ، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم ، وأن قُرْبَهَا إلى الصواب بحسب قُرْبِ أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله ، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يُؤخذ بها من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين وهلمَّ جَرًا ، وكلما كان العهد بالرسول ﷺ أقرب كان الصواب أغلب ، وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد من المسائل) . اهـ

وعن الإمام الشافعي قال : (ما أوردتُ الحق والحجة على أحد فقَبِلها مني إلا هَبْتُهُ واعتقدتُ مَوَدَّتَهُ ولا كَابَرْتِي على الحق أحدٌ ودافعَ الحُجَّةَ إلا سقطَ من عيني) (١) .

وجرت بين الإمام مالك بن أنس مع أبي يوسف صاحب أبي حنيفة مناظرة في بعض المسائل الفقهية منها : (سأل أبو يوسف مالك عن الخضراوات فقال هذه مباحة أهل المدينة (١) لم يؤخذ منها صدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما يعني وهي تنبت فيها الخضراوات ... فقال أبو يوسف في كل قد رجعت يا أبا عبد الله ، ولو رأى صاحبي ما رأيتُ لرجع كما رجعت...) .



لقد تعلم هؤلاء التلاميذ في مدارس العلماء الكبار وَعَلِمَ اللهُ قِصْدَ سِرَائِرِهِمْ
وَصِدْقَ تَوَجُّهِهِمْ فَجَعَلَ لَهُمُ الْقَبُولَ ... وَلَقَدْ كَانُوا قُدُورَةً صَالِحَةً فِي كَيْفِيَّةِ اتِّبَاعِ
الْحَقِّ أَيْنَمَا كَانَ وَإِنْ خَالَفُوا فِي ذَلِكَ إِمَامَهُمْ حَتَّى قَالُوا : وَلَوْ رَأَى صَاحِبِي مَا رَأَيْتَ
لِرَجْعِ كَمَا رَجَعْتَ . عملاً واتباعاً للسنة^(٣).

(١) انظر توالي التأسيس لابن حجر [ص ١٣٧] .

(٢) أي مزارع أهل المدينة التي تنبت البقل .

(٣) انظر الإنكار في مسائل الخلاف للدكتور عبد الله الطريقي [ص ٢٦] .

الخاتمة

فتبين مما تقدم عدم الإصرار على الخطأ والرجوع إلى الحق عند ظهوره
وبيانه ، وهذا صنيع العلماء أيضاً وإليك الدليل :

(١) صنيع الحاكم مع الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي رحمهما الله .

وفي ذلك يقول الحافظ عبد الغني : (لما رددت على أبي عبد الله الحاكم بعث

إليّ يشكرني ويدعو لي فعلمت أنه رجل عاقل)^(١).

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية [ج ١٢ ص ٧] : (وقد صنف الحافظ

عبد الغني هذا كتاب فيه أوهام الحاكم ، فلما وقف عليه الحاكم ، جعل يقرؤه على

الناس ، ويعترف لعبد الغني - بالفضل ويشكره - ويرجع فيه إلى ما أصاب فيه من

الرد عليه رحمهما الله تعالى) . اهـ

٢) وعن أبي محمد قاسم بن أصبغ قال : (لما رحلت إلى المشرق نزلت القيروان فأخذت على بكر بن حماد حديث مسدد ثم رحلت إلى بغداد ولقيت الناس فلما انصرفت عدت إليه لتمام حديث مسدد فقرأته عليه فيه يوماً حديث النبي صلى الله عليه وسلم فإنه (قدم قوم من مصر مجتابي النمار)^(١) فقال: (مجتابي الثمار)

(١) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي [ج٣ ص٨٤٨] والسير له [ج١٧ ص٢٧٠] .

(٢) يشير إلى ما أخرجه مسلم [١٠١٧] من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : (كنا عند رسول الله في صدر النهار قال : فجاء قوم حفاة عراة مجتابي النمار أو العباء . متقلدي السيوف ، عامتهم من مضر ، بل كلهم من مضر ...). الحديث .

فقلت له : إنما هو (مجتابي النمار) هكذا قرأته على كل من قرأت عليه بالأندلس وبالعراق ، فقال لي : بدخولك العراق تعارضنا وتفخر علينا أو نحو هذا ثم قال لي: قم بنا إلى ذلك الشيخ - لشيخ كان بالمسجد - فإن له بمثل هذا علماً فقمنا إليه وسألناه عن ذلك فقال : إنما هو (مجتابي النمار) ، كما قلت ، وهم قوم كانوا يلبسون الثياب مشققة جيوبهم أمامهم ، والنمار : جمع نمرة . فقال بكر بن حماد: وأخذ أنفه ، رَغِمَ أنفي للحق وانصرف)^(١).

هذا هو خُلُق أهل الإنصاف أما نظرة أهل الجور والظلم والبغي والهوى لنا فهي كما تمثل بعضهم قول الشاعر :

لَوْ كُنَّ كَلْبٍ عَوَىٰ أَلْقَمْتُهُ حَجْرًا لَعَزَّ الصَّخْرُ مِثْقَالَ بَدِينَارٍ^(٢)

قال الذهبي : (وبين الأئمة اختلاف كثير في الفروع ، وبعض الأصول ، وللقليل منهم غلطات وزلقات ومفردات منكرة ، وإنما أمرنا باتباع أكثرهم صواباً ، ونجزم بأن غرضهم ليس إلا اتباع الكتاب والسنة ، وكلما خالفوا فيه لقياس أو

تأويل .. وما زال الاختلاف بين الأئمة واقعاً في الفروع وبعض الأصول مع اتفاق الكل على تعظيم الباري ﷺ ، وأنه ليس كمثلته شئ وأن ما شرعه رسوله ﷺ وأن كتابهم واحد ونبينهم واحد وقبيلتهم واحدة وإنما وضعت المناظرة لكشف الحق وإفادة العالم الأدكى لمن دونه وتنبيه الأغفل الأضعف ، فإذا وجد النص الصحيح الصريح فلا مجال لمخالفته سواء كان متواتراً أم آحاداً (٣). اهـ

(١) انظر جامع بيان العلم لابن عبد البر [ج ١ ص ١٢٣] .

(٢) انظر الإنصاف لابن غازي [ص ٦٤] .

(٣) انظر الانتلاف والاختلاف للشيخ صالح السدلان [ص ٥٤] .

وقال ابن تيمية في الفتاوى [ج ٣٥ ص ٣٧٢] : (وليس لأحد أن يخرج عن شئ مما شرعه الرسول ﷺ وهو الشرع الذي يجب على ولاية الأمر إلزام الناس به ، ويجب على المجاهدين الجهاد عليه ، ويجب على كل واحد اتباعه ونصره). اهـ

هذا آخر ما وفقني الله سبحانه وتعالى إليه في تصنيف هذا الكتاب النافع المبارك - إن شاء الله - سائلاً ربي جلّ وعلا أن يكتب لي به أجراً ، ويحط عني فيه وزراً ، وأن يجعله لي عنده يوم القيامة ذخراً ...

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات	
الصفحة	الموضوع
٦	(١) المقدمة
٣٥	(٢) ذكر الدليل على رجوع السلف الصالح عن فتواهم المخالفة للكتاب والسنة وعدم إصرارهم عليها.....
٣٥	(٣) رجوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تقسيم مال الكعبة بين المسلمين لأنه لم يفعله الرسول ﷺ ولا خليفته أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، فلم يكن من عمر بن الخطاب إلا الرجوع عن رأيه.....
٣٦	(٤) رجوع علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن تحريق الزنادقة مرة ثانية لأنه خلاف سنة النبي ﷺ
٣٧	(٥) رجوع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عن رأيه في استلام الأركان كلها لأنه خلاف سنة النبي ﷺ
٣٨	(٦) رجوع أنس بن مالك رضي الله عنه عن رأيه في وضونه من الطعام الذي مسته النار لأنه خلاف سنة النبي ﷺ
٣٩	(٧) رجوع ابن عباس رضي الله عنهما عن رأيه في مسألة الصرف عندما أخبر وليس له إلا التسليم واتباع الحق

الصفحة	الموضوع
٤٠	٨) رجوع ابن عمر رضي الله عنهما عن كربي الأرض عندما أخبر بالدليل فطرح رأيه واتبع الحق
٤١	٩) رجوع زيد بن ثابت رضي الله عنه عن مسألة تصدر المرأة الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت
٤٢	١٠) رجوع ابن مسعود رضي الله عنه عن رأيه في الإيمان
٤٢	١١) رجوع أبي هريرة رضي الله عنه عن رأيه في الجنب يدركه الفجر لا يصم لأنه خلاف سنة النبي ﷺ
٤٣	١٢) رجوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رأيه في الجنين عندما أخبر بالدليل
٤٧	١٣) رجوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الدليل في مسألة الطاعون..
٤٨	١٤) رجوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الدليل في مسألة أخذ الجزية من المجوس
٤٩	١٥) رجوع أبي بن كعب رضي الله عنه عن رأيه في الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل لا يغتسل لأنه خلاف سنة النبي ﷺ
٥٠	١٦) رجوع أبي ثور رحمه الله عن مذهب أهل الرأي إلى مذهب أهل الحديث



الصفحة	الموضوع
٥١	(١٧) رجوع الصحابة رضي الله عنهم عن شرب الخمر عندما سمعوا دليل التحريم
٥٥	(١٨) رجوع ابن عباس رضي الله عنهما عن رأيه في مسألة عدة الحامل المتوفى عنها زوجها عندما أخبر بالدليل من السنة
٥٧	(١٩) رجوع رجل من الصحابة عن الخمر عندما سمع الدليل من السنة.....
٥٨	(٢٠) رجوع سليمان بن عبد الملك رحمه الله عن التمثيل
٦٣	(٢١) ذكر غربة أهل التمسك بالكتاب والسنة
٧١	(٢٢) فائدة جليلة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله
٧٨	(٢٣) ذكر الفرق بين المداراة والمداهنة
٨٦	(٢٤) ذكر مراتب الإنكار
٨٩	(٢٥) ذم أهل الرأي
٩١	(٢٦) فائدة جليلة للحافظ الدارمي رحمه الله
٩٢	(٢٧) فائدة جليلة للحافظ الشاطبي رحمه الله
٩٦	(٢٨) فائدة جليلة للحافظ ابن القيم رحمه الله
٩٩	(٢٩) الخاتمة

